القيادة المحلية والتنمية فى المجتمع الريفي

دراسة ميدانية لقرية عمرو بن العاص بمحافظة الشرقية

إعداد

د. ايمن أنسى الاسكندرانى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب جامعة الزقازيق

د. عبد الفتاح إبراهيم حسن
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة الزقازيق

مقدمـة

الريف المصرى مجتمع محلى له خصائصه وسماته والتى تختلف كثيرًا عن المجتمعات الحضرية حيث تسوده العلاقات المباشرة بين سكانه وعلاقات الجيرة وعاطفة البيئة المحلية كل هذه السمات وغيرها تعتبر خصائص هامة لو استخدمت أفضل استخدام لتمكن السكان من الارتقاء بمستوى معيشة هذا المجتمع المحلى بما يسوده من فقر وجهل ومرض ذلك الثالوث الخبيث الذى ما يزال يضرب أطنابه فى جنبات الريف المصرى.

من ثم كان البحث عن قادة محليين لهم من السمات ما يؤهلهم للنهوض به حيث الدافعية إلى الإصلاح والرغبة فى التغيير باستثمار كل الوسائل المتاحة محليًا والعمل بروح الفريق وتنمية الولاء لهذا المجتمع وغير ذلك من الصفات التى قد تكون متوفرة فى كثير من السكان لولا وجود بعض العقبات التقليدية التى تحول دون التوظيف الجيد لها ولكن دوام الحال من المحال إذ سرعان ما يظهر قادة اقتنعوا بضرورة التغيير وذللوا كل الصعاب وشكلوا فرق العمل وظهرت بينهم روح الجماعة لكى يتحول هذا المجتمع المريض إلى مجتمع ناهض به من المؤسسات والوحدات ما يمكن لحركة التغيير والإصلاح للنهوض به.

وقرية عمرو بن العاص مجتمع بسيط تجمعت فيه كل هذه السمات والخصائص حلوها ومرها إلى أن هيأ الله لهذه القرية قيادة محلية آلت على نفسها ضرورة النهوض بها وتحويلها من عزبة صغيرة إلى قرية لها كل مقومات القرية الحديثة من مدارس ومعاهد دينية ومستشفى ووحدة تليفون ومؤسسات حرفية وغير ذلك مما سوف يتحدث عنه الباحثان بعد قليل.

هذه القيادة آلت على نفسها عملية البدء فى الإصلاح هى شخصية الأستاذ فتحى فوده المحامى ابن هذه القرية ومن ذوى العصبية القادرة على التنفيذ والاتصال

بجميع الراغبين فى الإصلاح من سكان القرية حيث أحسن الأستاذ فتحى فوده تنظيم فريق عمل تحت قيادته حيث شهد الكفر (سابقا) نهضة شاملة ويعتبر فى هذه الحالة نموذجًا للقيادة الناجحة التى تنطبق عليها شروط القيادة التى وردت فى هذا البحث.

قام بتنفيذ هذا البحث كل من:

1- الدكتور/ أيمن أنسى الاسكندرانى أستاذ علم الاجتماع المساعد بآداب الزقازيق حيث تناول دور القيادة فى تنمية المجتمع المحلى.

2- الدكتور/ عبد الفتاح إبراهيم حسن مدرس علم الاجتماع بآداب الزقازيق حيث تناول دراسة موضوع التنمية المحلية.

3- كما اشترك الباحثان فى الربط بين موضوعى القيادة والتنمية فى فصل مستقل وكذلك الدراسات السابقة.

4- كما اشتركا فى إنجاز الجانب الميدانى من الزيارات الميدانية الاستطلاعية إلى جانب الملاحظة بالمشاركة لفاعلية السكان فى مشروعاتهم فضلاً عن إجراء بعض المقابلات المتعمقة لبعض القيادات المتعاونة مع القيادة الأم وصولاً إلى نتائج الدراسة وتوصياتها.

وبالتالى خرج الباحثان ببحث يعتبر نموذجًا لتنمية محلية ناضجة تحت إشراف قيادة حكيمة أحبت قريتها فأفنت نفسها فى خدمتها.

والله ولى التوفيق،،،

أولا: القيـادة المحليـة

1- تعريف القيادة المحلية.

2- وظائف القائد المحلى.

3- تفسير القيادة فى ضوء بعض الأفكار النظرية.

4- العلاقة الوظيفية بين القيادة والتنمية.

يحتاج المجتمع المحلى إلى قيادة طبيعية يستطيع أن يلتف حولها أعضاءه لكى يديروا أموره ويرسموا الخطط التنموية التى تعمل على تطويره، خاصة وأن معظم المجتمعات المحلية مازالت تعيش فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية غاية التعقيد، الأمر الذى دفع أعضاء هذه المجتمعات للبحث عن قيادات طبيعية تستطيع أن تحول الأفكار إلى نتائج ملموسة من خلال المهارات والخبرات التى يتمتع بها القائد فضلاً عن التفاف أعضاء المجتمع حوله، لأن ذلك هو البديل للخروج من الأزمات الطاحنة التى تمر بها هذه المجتمعات. ويمكن تعريف القائد فى التنظيم غير الرسمى بأنه الشخص الذى يستطيع أن يؤثر تأثيراً عميقًا على أفراد جماعته غير الرسمية، وعلى أنشطتهم التى يمارسونها داخل هذا التنظيم، كما أنه يتأثر بهم، بمعنى أن التأثير عملية متبادلة ويمكن النظر إلى هذا القائد من خلال.

1- الفرد الذى يشاركهم خصائصهم وعاداتهم وطموحاتهم ومعاناتهم.

2- أكثر الأعضاء إيمانًا بالقيم الأساسية للتنظيم غير الرسمى.

3- هو أكثر الأفراد قدرة على التعبير عن آرائهم والدفاع عن مصالحهم وحسم للخلافات التى تنشأ داخل المجتمع.

4- هو من اختيار المجتمع نظرًا لجديته وتفاعله مع الأحداث [1].

وتعتبر المبادرة فى قيادة الآخرين دلالة على المواقف المتغيرة وفقًا لمتطلبات الجماعة، وتظهر القيادة استجابة للمواقف الاجتماعية المتباينة التى يمر بها أعضاء

---

* أعد هذا الجزء د. أيمن أحمد أنسى

(1) محمد العزازى: المقومات السلوكية والتنظيمية للمدير المصري، التكافل للنشر، الزقازيق 2002، ص64.

الجماعة لتسهم فى أداء الأدوار والواجبات والوظائف التى لا تدخل فى نطاق الأدوار الرسمية فى موقف العمل. وقد يضطلع بهذه المستويات أكثر الأشخاص شهرة فى الجماعة أو قد يكتسبها أكثرهم مهارة على استعمال أدوات معينة فى العمل، أو من له خبرة ودراية أكبر بعملياته أو من عرف بشهامته ومروءته، عن غيره فى أوقات الشدة والأزمات أو من تفوق بالقدرة على تقديم الحلول للمشكلات أو على الحساسية لآراء جماعته وتقديرها، أو لدوام مشاركته واسهامه ومبادأته للتفاعل والاتصال بزملائه [1].

ووجود القائد المحلى الذى يتمتع بخصائص القيادة يظهر معه مجموعة من الأتباع المؤمنين بشخصيته ويعملون بمقتضى تعاليمه، وعادة ما يقومون بدور الوسيط بينه وبين الجماهير وطبقًا لذلك يوجد نماذج فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ولقد أوضح "فيبر" كيف أن القيادة الروحية تمثل قوة ثورية ترفض القيم التقليدية وتهدد النظم المستقرة، وكيف أن الإيمان بقدرات القيادة يودى إلى تغيير الأوضاع المادية والاجتماعية [2]، وظهور اقتراحات جديدة تعمل على تطوير المجتمع وتماسك أجزاؤه من خلال مشاركات أفراد المجتمع مع القائد، الأمر الذى يزيد من فاعليات عمليات التطوير واستقرار النظام الاجتماعي. والملاحظ أن القائد المحلى يتولى عمليات تنظيم المجتمع من خلال وضع مجموعة من التصورات القيمية التى تتولى تنظيم العلاقات الاجتماعية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف بعيدة المدى تساعد على تنمية الموارد وارتباط الأفراد بمجتمعهم المحلى الذى يحتاج إلى قدراتهم وأفكارهم.

---

(2) على عبد الرازق جلبى: علم الاجتماع الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص ص 271-272.

(1) السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط 1980، ص 102.

ومع زيادة الأزمات والمشكلات التى تواجه المجتمعات المحلية أدى ذلك إلى دفع بعض القيادات المحلية لمواجهة هذه المشكلات من خلال التعاون مع الجماهير والأجهزة الحكومية لممارسة العمل التطوعى التنظيمى مع إحساس الأفراد بأهميتهم نظير المشاركات الفعالة سواء كانت هذه المشاركات إيجابية أو سلبية.

وهناك بعض الدراسات التى اهتمت بتحليل دور القيادة فى المجتمع المحلى منها على سبيل المثال دراسة طبقت على جماعتين فى "متشجن" للتعرف على أساليب قيادة الجماعة من خلال مشاركة عدد كبير من الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة فى مؤسسات تنمية المجتمع، وتسهم المشاركة فى تلك المؤسسات فى تنمية القيادة فى المجتمعات، وتناولت هذه الدراسة تنمية القيادة فى جماعتين فى شبه جريزة متشجن العليا، ومن خلال مقابلات فردية عميقة أظهرت أربعة قضايا رئيسية فى تطوير القيادة المحلية منها.

1- تتطور قيادة المجتمع المحلى عندما يشترك كل الأعضاء فى صنع القرار والمسئولية فهذا يشجع على ظهور قاعدة عريضة للقيادة.

2- أن تطور المجتمع المحلى وتحسينه يعتبر من وسائل دعم وتطوير القيادة المحلية.

3- العملية تنطوى على الفعل والعمل فى مواجهة قضايا المجتمع المحلى.

والواقع فإن تنمية القيادة فى المجتمع المحلى تتطلب مشاركة حاسمة من جانب مجموعة متنوعة من أفراد المجتمع، والتحديات التى تواجه تنمية القيادة فى المجتمع المحلى الصراع بين قادة الواقع والقيادة العامة فى المجتمع المحلى [1].

وتركز دراسة أخرى على دور القيادة فى إعادة بناء مجتمعاتهم من خلال جذب أعضاء المجتمع وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب دراسة الحالة على مشروع

---

(1) Ramsay Kristin-Maric, Sustainable community leadership development: leadership and learning two Michigan communities, Michigan State University (0128) 1997, P. 135.

القيادة بمدينة نيويورك بعمق شديد، واستخدمت منهج مثلث يتكون من تحليل محتوى لوثائق البرنامج، والتحليل الأولى والثانوى لبيانات النتيجة الكمية، والمقابلات النوعية مع المشاركين فى برنامج التدريب، ووجدت الدراسة أن مشروع القيادة كان ناجحًا بدرجة كبيرة فى توليد تغييرات هادفة ذات دلالة إحصائية فى مستوى نشاط المشاركين وثقتهم كقادة مؤثرين، وهذه التغييرات الإيجابية استمرت لمدة عام أو عامين بعد اشتراك القائد فى التدريب.ووجدت الدراسة أن البدء بالتركيز على هذه الغاية يمكن أن يكون هامًا فى إنشاء برنامج تدريب فعال، خصوصًا وأن إعداد قادة لديهم وعى بالمجتمع المحلى كان هو الغاية المرجوة التى تلاءم بيئة الحوار المعاصرة، وتقترح هذه الدراسة أن تدريب القيادة يكون أكثر قوة عندما يعكس منهجه ويعزز فلسفته، ووجد أن أسلوب التدريب الذى يسعى إلى تنميته فضلاً عن التركيز على المجتمع المحلى، ويشمل المنهج العناصر التالية: طقوس المشاركة، التركيز على الأبعاد الشخصية للقيادة، الإستراتيجيات التى تسهل ملكية المشارك للتدريب، وتطرح هذه الدراسة أسئلة تتعلق بثقافة تنظيم المجتمع المحلى وتوحيد الرؤية الاجتماعية للقادة [1] للتسهيل عليهم فهم المجتمعات التى ينتمون إليها فضلاً عن تحديد المشكلات المراد تشخيصها بغية الوصول إلى نتائج تؤدى إلى تنمية المجتمع المحلى.

وظائف القائد المحلى:

يمثل القائد المحلى القدوة لدى المجتمع المحلى من حيث الخبرةوالإمكانيات على توجيه السلوك الاجتماعي وتدعيم العلاقات الاجتماعية إلى فض المنازعات والمشكلات التى تقوم داخل المجتمع فضلاً عن توجيه إرادة الأفراد إلى التعاون البناء من أجل تحقيق

(1) Zachary-Eric. Julian, An Eploration of grassroots leadership development. A case study of a training program's effort to Integrate theory and Method community organizing parent leadership project New York Cit (0046) 1998, P. 264.

العدالة الاجتماعية وسيادة الشعور بالطمأنينة وتدعيم العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال تحقيق الوظائف التالية.

1- التبصير بادراك المشكلات المحسوسة وغيرها لدراستها واهتمام أعضاء المجتمع بها لدراسة الحلول المناسبة لها.

2- إبراز مواطن القوة والضعف داخل المجتمع لاستثمار مواطن القوة وزيادتها وتدعيمها البحث عن حلول واقعية لمواطن الضعف وخاصة فيما يتعلق بالسنن الاجتماعية.

3- زيادة برامج الوعى لأتباع القائد لنشرها بين أفراد المجتمع لتحقيق الوعى الفكرى والبيئى داخل المجتمع المحلى وذلك من خلال الحوارات والمناقشات العلنية داخل المجتمع.

4- تعويد أفراد المجتمع على الإحساس بالمسئولية تجاه الجماعة المرجعية أو المجتمع المحلى من خلال تحديد المسئوليات وتنفيذ المهام.

5- تعويد المجتمع على إدارة الدور، وفى هذه المرحلة يسعى بالفرد إلى تحقيق المواءمة والتوافق مع المجتمع وقواعده وحاجاته، حيث يقوم الفرد بمواجهة مسائل ومشكلات أوسع والتى يحتاج منه أن يتعامل معها بالشكل الذى يحقق التوازن والاستقرار[1]. وبالتالى يستطيع أن يقوم باحتياجات الأسرة والمجتمع بلا تعارض.

ويعتبر التفاعل الاجتماعي من المحددات الرئيسية لسلوك القائد بحكم طبيعة تفاعله مع الآخرين والجماعات التى ينتمى إليها ومع البيئة المحيطة به أو المجتمع الذى يعيش فيه، كما أن عملية التفاعل فى أى صورة لا يؤدى القائد فيها دورين الأول يكون فيه المؤثر فى سلوك الأطراف التى يتفاعل معها والدور الثانى يكون

---

(1) ثابت عبد الرحمن إدريس: السلوك الإنساني فى التطبيق الإداري، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992، ص38.

فيه المستجيب من جانب الأطراف الأخرى التى يتفاعل معها. فبالنسبة للقائد المؤثر فإن التفاعل الاجتماعى يوفر له فرصة لممارسة أنماط من السلوك [1] لا يمكن أن تتاح فى ظل العلاقات الرسمية والقانونية التى تقوم داخل المجتمع.

والمسئولية الملقاة على عاتق القائد تفرض متابعته المستمرة لكافة الاتفاقيات التى تتم بينه والأتباع والمجتمع بحيث يستمر معدل الأداء والإنجاز بشكل يوافق عليه المجتمع، وبهذا الشكل يصبح هناك اتفاق بين المهام التى يقوم بها القائد واهتمامات المجتمع، أما إذا حدث فصل فى هذه المسألة يكون القائد قد انفصل عن المجتمع ولا يمكن أن تؤدى وظائفه واهتماماته إلى النتائج المطلوبة.

تفسير القيادة فى ضوء بعض الأفكار السوسيولوجية:

(1) نظرية السمات:

تنظر إلى القيادة من خلال وصف الأفراد الذين يمارسونها مع توضيح سمات خصائص القائد الذى يتسم بمجموعة من السمات العقلية والجسمية والانفعالية فضلاً عن المظهر العام الذى يليق بالهيئة، والتمسك بالقيم الروحية والمعايير الاجتماعية .

(2) نظرية القيادة ذات بعدان:

وترتكز على تحقيق بعدين:

أ- تحقيق الأهداف الشخصية والجماعية للأفراد.

ب – المبادأة والتنظيم من خلال تحقيق الأهداف الرسمية.

وعلى ذلك فإن القيادات الفعالة تحاول تحقيق أهداف الأفراد والمنظمة[2].

(3) القيادة الكاريزما:

---

(1) المرجع السابق، ص393.

(1) محمد العزازى: المقومات السلوكية والتنظيمية للمدير المصرى، مرجع سابق، ص ص 218-220.

هى الشخصية التى لديها القدرة على جذب أكبر عدد من المؤيدين لتنفيذ المهام التى توكل إليهم، مع إصدار القرارات والتعليمات التى تهم أفراد المجتمع، وهذه القيادة حينما تصدر القرارات المناسبة تجد صدى م ؤيدًا من المجتمع وبالتالى يمكن أن يساعد فى عملية تنمية المجتمع من خلال التأييد المجتمعى والحكومى.

(4) القيادة والتنمية الشخصية:

تعتبر الصورة الذهنية لأفراد المجتمع عن القيادة عامل مهم فى مدى نجاح القيادة وذلك من خلال تحسين صورته أمام أفراد المجتمع بالأفعال المناسبة مع ظروف المجتمع وذلك باختيار الأسلوب المناسب للتودد لأفراد المجتمع مع الاحتفاظ بالهيبة كذلك الكشف عن ملامح الضعف داخل الشخصية ومحاولة تعديلها، ورفع مستوى القدرات القيادية إلى أعلى مستوى من خلال التدريب والخبرة والاستفادة من التجارب المحيطة والمعلومات الدقيقة [1].

(5) القيادات واتخاذ القرارات:

يمكن للقائد أن يستعين عند اتخاذ القرارات مجموعة من العمليات التى تساعده على القرار الحاسم من خلال.

أ- الملاحظة. ب- قوة التأثير. جـ- الحسم فى اتخاذ القرار.

د- الاتجاه نحو القوة الإيجابية. هـ- استخدام وسائل الاتصال المؤثرة.

و- استخدام الحوافز المميزة.

كذلك الاستخدام الأمثل للمعلومات التى تصل إليه مع القدرات والخبرات المؤثرة عند اتخاذ القرارات [2].

---

(1) E.lwood Chapman and other's, Leadership Essential steps Every Manager Needs to Now, Prentice Hall upper Saddle River, Capyright London 2000, PP. 96-99.

(2) Ibid, P. 194.

وفى واقع الأمر فإن كل هذه الأفكار النظرية تسعى لتحديد دور القائد داخل مجتمعه برغم الاختلاف الواضح بين هذه الأفكار نظراً لاختلاف المجتمعات والأيديولوجيات إلا أن القائد المحلى داخل مجتمعه بصفة خاصة فى الدول النامية يعانى من مشكلات اجتماعية وقيمية فضلاً عن المشكلات التمويلية ولذلك على هذا القائد أن يرتبط فكريًا واجتماعيًا مع باقى أفراد المجتمع لتحقيق عمليات التنمية التى يأمل فيها السكان، وذلك من خلال تدبير الموارد المتاحة من خلال المساهمات الحكومية والشعبية، فضلاً عن التوعية بخطورة العادات والتقاليد البالية المعوقة لعمليات التنمية، وعلى القائد المحلى قبل بداية العمل نشر هذا الفكر عن طريق المريدين وجذب أكبر عدد من السكان للاقتناع بهذا الفكر والعمل به.

وعلى أى حال فإن المواقف والظروف والمشكلات المجتمعية هى التى تصنع القادة لمحاولة تغيير الظروف والأوضاع الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع كذلك حاجة المجتمع لهؤلاء القادة أصبحت الآن ملحة وضرورية لزيادة حجم التعاون بين السكان ودرء المفاسد وزيادة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى أصبحت ضرورة فى المجتمعات النامية، التى أصبح الفقر والمرض والتفاوت الطبقى علامات مميزة لهذه المجتمعات، فالخروج يقتضى قيادات تستطيع تغيير هذه الأوضاع من خلال تضافر الجهود التطوعية والرسمية والتنسيق بينها.

فالواقع المصرى يتطلب تصعيد وتدريب قيادات محلية لها خصائص وسمات الفاعلية والقوة فى التأثير بهدف إنعاش عمليات التنمية فى المناطق المهملة والتى تعانى من نقص فى الخدمات، وذلك من خلال اشتراك المواطنين معهم فى تحمل مسئولية عمليات التنمية من خلال الجهود المعنوية والمادية. ومن هذا المنطلق يستطيع القادة المحليين تحمل مسئولياتهم تجاه مجتمعاتهم وتخفيف العبء عن الدولة.

العلاقة الوظيفية بين القيادة والتنمية المحلية:

والقيادة بصفة عامة هى العمل المستمر أثناء التنفيذ، ومواجهة المشكلات وتحقيق التعاون بين العاملين، وتدعيم روح الفريق الواحد، وتحقيق الكفاءة المستمرة فى مستوى الأداء. وأفضل النتائج من العمل اليومى بين الرؤساء والمرؤسين على كافة المستويات، مع تحقيق الأهداف الفردية والجماعية من خلال التوعية وتذليل العقبات.

وفى أثناء العمل يكتشف القائد العمل الطيب فيعمل على تنميته، والعمل السيئ فيعمل على تلافيه، وتوجد بعض الوظائف الأساسية التى تقوم بها القيادة ومنها:

- تفسير واعلان المواقف التى تواجهها الجماعة، وبصفة خاصة إذا كانت تلك المواقف التى تواجهها الجماعة مجهولة لكل أعضائها، أو غامضة لا يسهل إدراكها وفهمها.
- تحديد الجوانب الجيدة والسيئة فى كل موقف، وذلك استناداً على ما يتمتع به القائد من حكمة و إدراك.
- توجيه الجماعة نحو العمل الطيب، وتحذيرها من الوقوع فى الأخطاء فتستجيب الجماعة لقائدها بقدر ما تحمل له فى نفوسها من شعور بالثقة والاحترام.
- تحقيق التعاون بين الأفراد عن طريق توزيع المسئوليات بينهم فى تناسق وانسجام.
- وضع الخطة التى تضمن تحقيق الأهداف التى تنشدها الجماعة، وفى سبيل ذلك فإنه يسعى لتحديد الأعمال المطلوب إنجازها.
- العمل على الوصول إلى الأهداف النهائية للقائد، وتمثيل الجماعة رسمياً، والتعبير عنها أمام الغير، وأمام غيرها من الجماعات بالإضافة إلى هذا التمثيل الرسمى، فإن القائد هو الفكرة التى تؤمن بها الجماعة مجمدة فى شخصه [1].

---

* أعد هذا الجزء د. عبد الفتاح إبراهيم

إن العنصر البشرى هو أهم الاستثمارات جميعاً، إنه هدف التنمية ووسيلتها الأساسية، إن كل الإمكانات الطبيعية والمالية والفنية، مهما تعاظمت، تصبح كماً قليل الجدوى والفائدة ما لم تتوافر القدرات والمهارات البشرية التى تحسن استغلالها وتوظيفها.

إن الغاية الكبرى من القيادة هى إثراء القدرات والإمكانات وصولا لأهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية مطلوبة.

إن التمازج العضوي بين القيادة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحقق مزايا متعددة، أولها : توظيف جهود التنمية الإدارية لإثراء وتنمية قدرات وإمكانات القطاعات ذاتها التى تمثل أسبقيات فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبهذا تتكامل الجهود لتحقيق الأهداف المطلوبة. ثانياً: الوصول إلى الواقعية فى خطط التطوير الإداري والابتعاد عن التوجهات النظرية والنظم الفنية الهامشية التى تمثل فى بعض الأحيان رغبة وهوى بعض الدارسين والممارسين للقيادة إفتتاناً منهم بما رأوه فى بيئات أخرى. ثالثاً : بناء علاقات مؤسسية بين القائمين على خطط التنمية وما تحدده القيادة بما يمكن من سد أو تجسيد الفجوة، ويؤصل عنصر المشاركة والإسهام الفعال بينهما. رابعاً : إمكانية تقويم نتائج برامج القيادة كمياً ونوعياً فى ضوء الإنجازات الحقيقية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

ولذلك تستخدم التنمية باعتبارها وظيفة تقوم بها الدولة بحيث يتطلب الأمر وجود قيادة تختص بشئونها ولابد أن تقوم على علاقة وثيقة متبادلة بين الحكومة والهيئات المتخصصة من ناحية والهيئات الأهلية من ناحية أخرى مهما اختلفت صور هذا التعاون المتبادل، ولهذا لا تتحقق التنمية عن طريق مكتب يتحمل

---

(1) عبد الهادى الجوهرى وأخر: دراسات فى علمجتماع الإدارة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1980 م، ص ص 455–460.

(1) حسن أبشر الطيب: الإدارة العربية بين الأصالة والمعاصرة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 115، خريف 2003م، ص ص 222–224.

مسئولياتها الخاصة، وإنما تتحقق عن طريق المجتمع مباشرة، ولكن لضمان نجاحها لابد من وجود سلطة ومسئولية لإدارتها حيث أنه من الواضح أن القيادة أمر ضرورى وحتمى لسير العملية التنموية فى مسارها الصحيح وذلك بوضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف ورسم السياسات، وتحديد الإجراءات، وأسلوب العمل الذى يحكم تصرفات الأفراد داخل المجتمع المحلى، ولتحقيق التكامل والتنسيق بين برامج التنمية، ولمنع التضارب والازدواجية فى القرارات من خلال التوجيه الفعال، والقيادة المخلصة للجهاز التنفيذى ومراقبته مع الاهتمام بتقديم خدمات راقية المستوى تهتم بمصالح وتفاعلات المجتمع، الأمر الذى يزيد فاعلية التنمية المحلية، ويساعد على رفاهية أبناء المجتمع المحلى.

ثانيا: تنمية المجتمع المحلى

1- تعريف التنمية المحلية.

2- تعريف المجتمع المحلى.

3- التحليل السسيولوجى لتنمية المجتمع المحلى.

4- القيادة والبناء الثقافى فى المجتمع المحلى.

تعريف التنمية المحلية:

تحتل قضية التنمية مكاناً بارزًا فى الفكر الاجتماعي المعاصر، وقد حظيت باهتمام كبير من جانب المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد فرضت قضية التنمية ذاتها على الفكر العالمى منذ النصف الثانى من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التى تعرض لها العالم وخاصة حركة الاستقلال الوطنى وحصول معظم الدول النامية على استقلالها حيث وجدت هذه الدول نفسها فى مواجهة تحديات بالغة الصعوبة يتصل بعضها بالنظام الدولى الجديد، والبعض الآخر يتعلق بطبيعة التيارات الاجتماعية التى ورثتها هذه الدول من القوى

الاستعمارية الأوربية، ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ذلك التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين هذه الدول النامية من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى.

ولذلك يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة بين تراث النظريات والبحوث السوسيولوجية من ناحية، والدراسة الأمبريقية لأسلوب التخطيط من أجل التنمية المحلية من ناحية أخرى.

وتأسيسًا على ذلك ظهرت اهتمامات متنوعة من جانب علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع لفهم قضية التنمية المحلية، وارتبط كذلك بهذا المفهوم مفهومات متعددة مثل قضايا التخطيط، والتنمية الاقتصادية والتنمية الريفية والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع المحلى وغيرها.

ويركز الباحث هنا على تنمية المجتمعات المحلية، حيث تعانى الغالبية من سكان هذه المجتمعات من مشكلات كثيرة مثل انخفاض المستوى الاقتصادى وانتشار الأمية، والتخلف، وتحجر الأنماط الثقافية.

وبالرغم من ذلك فإن تنمية المجتمع المحلى تعد من الأنشطة بالغة القيمة والأهمية حيث يتمثل هدفها الأساسى فى حفز الأفراد، وتنشيط قدراتهم لمساعدة أنفسهم وتنمية مجتمعهم، ولذلك يطلق اصطلاح تنمية المجتمع المحلى على العمليات التى تتضافر فيها الجهود الأهلية مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات، والعمل على تكاملها من أجل الإسهام فى عملية التطوير.

ويُنظر إلى التنمية بأنها عبارة عن منهج ديناميكى وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير والتخطيط والتنفيذ لأسلوب معين فى الحياة ثم التفاعل الموضوعى، ولا يتأتى كل ذلك إلا عن طريق التنمية [1].

---

(1) محمد عاطف غيث: علم الاجتماع – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية 1983م – ص ص 418–419.

ومن الملاحظ أن البعض يذهب إلى أن التنمية هى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعى الواسع النطاق، والتحضر والتعليم والحراك الاجتماعى، وبعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها: الدينامية، والتغير، والتصنيع، والاستقلال، والتأثير، والقوة، والوحدة الداخلية [1].

ومن جانب آخر يمكن القول بأن التنمية المحلية تعمل على تغيير جذرى لكافة الأنساق الموجودة داخل المجتمع من أجل أهداف محددة يسعى القائمون إلى تحقيقها [2].

وتعمل التنمية المحلية على تنمية الطاقات المختلفة للمجتمعات المحلية وأن تبدأ نشاطها بالتخلص من حالة التخلف، والتوجه نحو التقدم، وهو يُعد أمرًا مستحبًا ومطلبًا اجتماعيًا هامًا لتلك المجتمعات [3].

وتدخل تنمية المجتمع المحلى فى مختلف نواحى الحياة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وبيئيًا من خلال المشاركة الشعبية العميقة للأفراد لتحديد رغباتهم، ثم يخططون معًا لإشباع هذه الرغبات [4].

كما أنها تعتبر بمثابة وسيلة لتطوير الأفراد داخل مجتمعهم المحلى إلى أعلى درجة من الكفاية والتعاون، وتحقيق جهود أهلية هادفة لتوفير خدمات أفضل ليتوصلوا إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاجتماعية [5].

---

(2) السيد الحسينى–التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية–دار المعارف–القاهرة-1982 –ص 5

(2) على عبد الرازق جلبى – توظيف البحوث العلمية الاجتماعية فى خدمة قضايا التنمية – تأليف محمد عاطف غيث وآخرون – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –1982– ص ص 712–812.

(3) Eugen-Pusic: Social Welfare and Social Development-Geuze Dordrecht-London-1983- P. 98.

(4) David Brokenska: Community Development: In Interpretation, Chandler Publishing Company-Sanfranscisco-1986- PP. 180-181.

(5) Brinley Thomas, Migration and Urban Developemnt-New Fetter Lam-London- (1983- PP. 161-163.

والتنمية المحلية تعنى التحسن فى الأحوال الإنسانية والطبيعية مما يساعد الأفراد على المساهمة بشكل كبير فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بالقدرة على استغلال كل الوسائل المتاحة وتهدف التنمية المحلية إلى التحسن فى الأحوال الإنسانية والطبيعية مما يساعد الأفراد على المساهمة بشكل كبير فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالقدرة على استغلال كل الوسائل المتاحة بالمجتمع المحلى الذى يعيشون فيه [1].

وهى عملية تغيير تنقل المجتمع المحلى إلى الأفضل وفق برنامج زمنى تتوزع فيه الأدوار والمسئوليات، وهى تشمل مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والبيئية [2].

والتنمية المحلية تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى المعيشة فى محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعنويات اللازمة لمساعدتهم، وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم [3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تنمية المجتمع المحلى تعتبر عملية هادفة ومرسومة ومخططة للحياة المحلية تتضامن فيها الجهود المحلية مع الجهود الحكومية من أجل التغيير الشامل إلى الأفضل فى جميع الجوانب داخل المجتمع المحلى.

تعريف المجتمع المحلى:

---

(1) Joyce Aschenbrenner: The Processes of Urbanism Mouton publishers the hague, paris-1987- P. 236.

(2) إبراهيم محرم – شروق (التنمية الريفية) مؤسسات دار التعاون للطبع والنشر – دار السلام – القاهرة – 1997م – الطبعة الثانية – ص ص 19–20.

(3) محمد شفيق – دراسات فى التنمية الاقتصادية – المكتب الجامعى الحديث – الإسكندرية – 1993م – ص ص 51 – 61.

المجتمع المحلى يمثل بناءً اجتماعيًا يسوده شكل بسيط من أشكال العلاقات الاجتماعية تتميز بالقوة، ويغلب على الأفراد فى هذا المجتمع طابع التعارف، ويكونون محكومين بعادات وتقاليد وقيم محلية لها سلطة الضبط الاجتماعي التقليدي على تصرفاتهم وسلوكهم [1].

والمجتمع المحلى ذلك المجتمع الذى يغلب عليه الطابع التقليدى بصفة عامة حيث أن محور الحياة الأساسى فيه يقوم على الأنشطة الهامشية أو استصلاح الأرض وزراعتها، وأن القرية هى وحدة التنظيم الإداري سواء كانت من القرية المركزية أو الصغيرة [2].

ويتناوله أندرسون Anderson من جانب آخر حيث أنه يستخدم هذا المفهوم فى تحليل وتوضيح بعض الخصائص العامة لهذا المجتمع مثل الجيرة والاحتكاك الثقافى مع المجتمعات الأخرى بل إن هذه المجتمعات المحلية تتميز بالنسبية فيما بينها بحسب درجة التحضر والتعريف التى تسود حياتها الاجتماعية [3].

ويؤكد تونيز Toenies فى ثنائيته على أن العلاقات داخل المجتمع المحلى تقوم على صلة الدم والقرابة والجيرة والمكانة وهو يختلف عن الحياة الأخرى من حيث الفروق المهنية والبيئية، وحجم المجتمع، وكثافة السكان، وكذلك فى اتجاه الهجرة وشكل التباين الاجتماعى وانساق التفاعل[4].

---

(1) إسماعيل عبد البارى – أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط2، ص 97

(2) هدى مجاهد – التنمية المتكاملة فى المجتمعات المستحدثة – مجلة تنمية المجتمع – العدد الرابع – مؤسسة فريد ريش – القاهرة – 1987 م – ص 22.

(3) إسماعيل عبد البارى – أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 97–98.

(1) أحمد رأفت عبدالجواد – التنمية فى المجتمع المحلى الريفى – الحضرى – مؤلف دراسات فى التنمية الاجتماعية – مدخل إسلامي – عبد الهادى الجوهرى وآخرين – مكتبة نهضة الشرق – جامعة القاهرة – 1986 – ص ص 89–90.

كما يشير ليتريل إلى أن المجتمعات المحلية تميل إلى الاستقرار والتجانس، وتوجد بها قاعدة قيمية مشتركة بين السكان ووجهات نظرهم حول ما هو الصالح العام، وتدعيم فكرة الجهود الذاتية على أساس الالتزام بالإطار الديمقراطى [1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المجتمع المحلى هو ذلك المجتمع الذى تسوده العلاقات الأولية والتعاون ويخضع أحياناً لمجموعة من القواعد والأعراف والتقاليد والقيم المحلية التى تتباين مع أنماط لمجتمعات أخرى لا تتسم بالمحلية.

التحليل السوسيولوجى لتنمية المجتمع المحلى:

التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب، متشعبة الأبعاد، وقد حرص المفكرون الاجتماعيون على دراسة قضاياها – محاولين تحديد أبعادها وتحليل عناصرها.

ومن هذا المنطلق تعكس الاتجاهات النظرية الواقع الاجتماعى الداخلى بعلاقاته وقيمه ومؤسساته، وتعكس الواقع الدولى بما يسوده من علاقات التبعية والتسلط والاستغلال، فالنظريات الوافدة علينا من الغرب لابد أن تُفهم فى هذا السياق، ونقد هذه النظريات أو رفضها يكون على هذا الأساس [2].

ولذلك نجد أن التنمية فى النظريات الغربية تعنى التقدم نحو أهداف عامة محددة، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين، فهى عند البعض دول حديثة وعند بعض آخر دول صناعية وعند بعض ثالث مجتمعات جماهيرية.

ومن المحاولات النظرية الهامة التى تناولت المجتمع الدولى تلك التى قدمها

---

(1) Wonald W, Littrell, The Self Help Approach, In Christenson and Rcbinson-eds 1980-PP. 63-66.

(2) سعد الدين إبراهيم – نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، فى إستراتيجية التنمية فى مصر – أبحاث المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1977م – ص53.

كل من نيتل وروبرتسون Nettle Robertson ، فلقد صاغا نموذجاً أطلقا عليه نموذج الاجماع، وباستعانتهما بالمفاهيم القانونية (وكذلك بنظرية بارسونز) نجدهما يذهبان إلى أن على المجتمعات المتخلفة (أو المنتفعة beneficiares على حد تعبيرهما) آن (ترث) مجتمعاتها من الدول المتقدمة (أو الخيرة bene facfors كما أطلق عليها) ومن شأن موقف التوريث هذا أن يوجد علاقة جماعية مرجعية متميزة بين هذين النوعين من المجتمعات، ومن ثم يفرض هذا الموقف على الدول المتخلفة (المنتفعة) أن تتخذ دوراً معيناً إزاء الدول المتقدمة، وأن سلوك الدول الأولى (المتخلفة) يجب أن يتم طبقاً للصور الذاتية المتضمنة فى الدور الذى تؤديه الدول الثانية (المتقدمة)، ومن ثم تصبح الدول المتقدمة بمثابة الجماعة المرجعية المعيارية. أما رد الفعل الذى يصدر عن الدول المتخلفة فيتمثل إما فى قبول معايير الدول المتقدمة أو بالتملص منها، ولقد عرف نيتل وروبرتسون التحديث بأنه العملية التى بمقتضاها تسعى الصفوات القومية – بنجاح – نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التى تحتل مكانة مرموقة.

والهدف الكامن وراء هذه المساواة ليس هدفاً ثابتاً، بل هو هدف متحرك على الدوام وأن قبوله يتوقف على قيم النظام الدولى ومتطلباته من ناحية، وعلى قيم وقدرات الأمة الساعية إلى تحقيق المساواة مع الدول الأكثر تقدماً من ناحية أخرى.

ولقد عرف نيتل وروبرتسون التنمية بأنها قدرة المجتمع على الاستجابة – بإيجابية – للتغيرات فى مجال بيئته المادية والاجتماعية والثقافية. ومن ذلك يبدو واضحاً إلى أى مدى يختلف مفهوم التنمية عن التحديث عند نيتل وروبرتسون، بل أنهما قد فرقا بين هذين المفهومين من ناحية، وظهور التصنيع من ناحية أخرى، فلقد ضيق نيتل وروبرتسون من نطاق المفهوم الأخير ليشير إلى مجرد العملية التى تتضمن تحولاً من النشاط الزراعى أو المنزلى إلى إنتاج المصنع، وذلك على نطاق واسع.

ولسنا هنا بحاجة إلى الإضافة فى توضيح ما ينطوى عليه تصور نيتل وروبرتسون من طابع تطورى تحده القيود والعقبات التى أشرنا إليها فى مواضع سابقة متفرقة، ويذهب نيتل وروبرتسون بعد ذلك إلى أن الظروف الموضوعية الدنيا التى يجب أن تتوافر قبل أن تبدأ عملية التحديث تتمثل فى انفتاح سياسى نحو المجتمعات الأخرى، ودرجة عالية من التعبئة الاجتماعية، وأخيراً اهتمام القادة السياسيين بالطبيعة الخاصة لمجتمعاتها [1].

وتشير الدراسات التاريخية المقارنة التى أجريت عن العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية فى الحياة الاجتماعية، فقد حاول إميل دوركايم فى كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) أن يحلل مقومات الحياة فى المجتمعات الغربية فى ضوء العوامل الاقتصادية، غير أنه انتهى من دراسته إلى أن الفردية الاقتصادية التى تعتبر الطابع الأساسي الذى يميز تلك المجتمعات لا تقوم على المصالح الفردية وحدها وانما تقوم إلى حد كبير على مجموعة من التنظيمات والمعايير التى يقبلها المجتمع ككل، والتى لها طبيعة اجتماعية خاصة. ويرجع ماكس فيبر نشأة النظام الرأسمالى إلى الأسلوب الأخلاقى عند اتباع المذهب البروتستانتى – ولدى أتباع مذهب (كالفن) بالذات – الذين عُرفوا بالمثابرة والاجتهاد – والسعى لكسب الرزق – والتوسع فى التجارب الاقتصادية فى الانفاق.

ويعترف باريتو صراحة باستحالة تفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرًا مقنعًا فى حدود وألفاظ الاقتصاد وحده ولكنه يقرر أن العلاقات والأنشطة الاقتصادية لدى الأفراد تتحكم فيها المصالح المشتركة للجماعة [2].

---

(1) السيد الحسينى: التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، مرجع سابق، ص ص 91–121.

(1) عبد الباسط حسن: التنمية الإجتماعية، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1982 ص ص 10–12

وفضلاً عما تقدم فإن تحليل فيبر عن الاتجاه الرأسمالى له قيمة هامة بالنسبة لعلماء الاجتماع فى تفصيل التحديث ونظريته .... إلخ، وعند مناقشة فيبر فى تحليلاته نجده يشير إلى الرأسمالية على أنها مترادفة مع مفهوم التحديث من خلال مكونات المجتمع الحديث التى تتمثل فى: دور العلم التجريبى، القانون والادارة، حركة التقدم فى المجتمع بصفة عامة، كما يركز على أسلوب المجتمع الغربى الحديث، وذلك بتحليل هذه الأساليب وملامحها المؤثرة فى تكوين المجتمع مع وجود نظريات واضحة [1].

ولقد صاغ روستو نظريته عن مراحل النمو، وتقوم النظرية على فكرة مؤداها أنه لا يمكن لأى مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل يتلو بعضها البعض فى طريق التقدم وهى : مرحلة المجتمع التقليدى، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة النمو المطرد الذى تتخلله بعض التقلبات، وأخيرًا مرحلة الاستهلاك الوفير [2].

لكن هذه النظرية بوضعها الحالى قد تعرضت لانتقادات شديدة وتبدو هذه الانتقادات فى أن هذه المراحل السابقة الذكر تحكى فى تبسيط مخل، وتمجيد ممل تاريخ الاتجاه الرأسمالى[3].

ولذلك كان هذا الاتجاه الرأسمالى يخالف الواقع بكثير من خلال القصور الواضح فى علاج المشكلات الاجتماعية التى تعوق برامج التنمية الشاملة.

ومن خلال الفكر التنموى الراديكالى نجد ما تعكسه نظرية التحديث بأجنحتها المختلفة (الأنماط المثالية، الانتشارى، السيكولوجى) مدى تأثير علماء اجتماع التنمية فى أمريكا وأوربا الغربية بالمقولات النظرية التى قدمها ماكس فيبر فمعظم

---

(1) Baidya Nath Varma: The sociology of development-Ravtledge, Kegan paul, London, Boston and Henley, 1980, PP. 34-35.

(2) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الإجتماعية، مرجع سابق، ص ص 264-272.

(1) إسماعيل حسن عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 24-25.

هذه النظريات قد تأثر بالكثير من مقولات (ماكس فيبر) الاجتماعية وخاصة المؤكدة على أن نموذج التنمية المثالى هو النموذج الرأسمالى الصناعى، وتميل هذه النظريات إلى الابتعاد عن مقولات التغيير الجذرى والفجائى، بل تميل إلى تبنى المقولات الخاصة بالتغير الاجتماعى التدريجى الكمى وليس الكيفى.

هذا وقد تأثر أنصار نظرية التحديث بطبيعة ظروف تطور ونمو النظام الرأسمالى فى منتصف القرن الماضى مما حتم تحيزهم لهذا النظام وتبنيهم له ودفاعهم عنه بل وجعله نموذجًا مثاليًا يجب أن تتبعه دول العالم النامى، تلك التى تعيش اليوم مرحلة من التطور الاقتصادى والاجتماعى تشابه المرحلة التى مرت بها مجتمعاتهم الرأسمالية المتقدمة فى القرن الماضى [1].

ويرى جاكسون فى دراسته عن التقدم فى أفريقيا أن التنمية هى عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلى على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، من خلال الجهود التطوعية، ولهذا فإن جاكسون يشير إلى أن التنمية فى جوهرها طريقة وليست مضموناً، والمهم هو الكيفية التى يعالج بها المجتمع مشكلاته، وليس المهم هو العمل نفسه أو نتائجه. ويساير ديكسون هذا الخط الفكرى فى تصور ايديولوجية التنمية فلقد تبنى ذلك التعريف الذى قدمته هيئة التعاون الدولى الأمريكية. وخرج من هذا التعريف بمجموعة من الأبعاد اعتبرها الأساس الأول فى عملية التنمية وهذه الأبعاد هى : أولاً : أن التنمية تركز على الجماهير فى المحل الأول. ثانياً: أنها عملية Process وليست واقعة Event. ثالثاً: أنها تتطلب التنظيم. رابعاً: أنها مدخل دينامى لمواجهة المشكلات. خامساً: أن تربية

---

(2) أحمد مجدى حجازى، شادية على قناوى: التنمية ومشكلات التخلف فى المجتمع، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة 1987م، ص ص 85–95.

الجماهير يجب أن تكون أحد المحصلات النهائية بل وأهمها جميعاً [1]. ولهذا تحتاج عملية التنمية على مستوى المجتمع المحلى جهود العلماء والمفكرين فى كيفية القضاء على المشكلات المتزامنة والتى أصبحت سمة العالم الثالث، مع تكاتف الأهالى والحكومات من أجل التصميم على قبول مشروع تنموى يحقق النماء لهذه المجتمعات. ماذا وإلا سوف تستمر هذه المجتمعات على حالتها الراهنة المعقدة والتى لم تجد حلولاً مقنعة لها. ولذلك لابد وأن تتبنى حكومات العالم الثالث فلسفة الاصلاحيين فى تبنى وجهات نظر سكان هذه المجتمعات حول الحلول المنطقية لمشكلاتهم مع أخذ آراء قياداتهم المحلية، وتعتبر القيادات المحلية هى العامل الحاسم الآن فى تطوير العمل التنموى داخل هذه المجتمعات وقد ركزت كثير من الدراسات حول أهمية دور القيادات وسعيهم فى زيادة فاعلية الأنشطة التنموية من خلال الفكر والعمل.

هذا وتتلخص أهم المقولات السوسيولوجية التنموية لنظرية التحديث فى:

أولا: ترى أن دول العالم الثالث تعايش اليوم مرحلة من التطور الاقتصادى والاجتماعى تشابه المرحلة التى مرت بها الدول الرأسمالية المتقدمة وأن مفهوم القضية الكلية التطورية قد يتطور بشكل كبير عند الدول النامية.

ثانيا: يؤكد أصحاب نظرية التحديث أن أسباب التخلف تكمن فى الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات النامية، ومن ثم تكون أسباب التخلف داخلية لا يجب البحث عنها إلا فى داخل حدود المجتمع لا فى خارجه.

ثالثا : يميل أنصار نظرية التحديث إلى القول بأن مصدر التغير خارجى أى أنه يحدث بفعل عوامل خارجية، ويتمثل هذا التغير الاجتماعى ذو المصادر

---

(1) نبيل السمالوطى: علم اجتماع التنمية – دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 130.

الخارجية فى تلك التيارات الثقافية الحديثة الوافدة من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية.

ويرى أصحاب النظرية أن عملية التغير الاجتماعى تتم من خلال عمليتين أساسيتين هما

1- الاتصال الثقافى. (2) الانتشار الثقافى.

تأسيسًا على ما سبق نجد أن أساس التغير الاجتماعى يكمن فى العناصر الثقافية أو النسق الاجتماعى – الثقافى وبصورة أكثر توضيحًا يمكن القول أن عناصر وموجهات التنمية تكمن فى البنية الشخصية للفرد.

رابعا : يعتقد أنصار نظرية التحديث أن عملية التغير تحدث بصورة تدريجية لا فجائية، وأن هذا التغير يسير فى خط واحد مستقيم متسهدفًا الوصول إلى النموذج المثالى المتمثل فى المجتمع الرأسمالى الغربى، ويعتقدون أن عملية التنمية يجب ألا تحدث بفعل تغيير ثورى فجائي.

خامسا : يرى أنصار نظرية التحديث أن عملية التغير الاجتماعي أو التحول من النموذج التقليدى إلى النموذج الرأسمالي للتنمية تصاحبه بالضرورة العديد من المشكلات أو المعوقات، وأهم هذه المعوقات الصراع الدائم بين الثقافة التقليدية والثقافة الغربية الحديثة. وختامًا نجد أن نظرية التحديث تركز على العناصر الثقافية فى دفع عملية التغير. فضلاً عن تأكيدها على مصدر التخلف الكامن فى الأبنية الثقافية والاجتماعية المتخلفة للدول النامية متجاهلة بذلك دور الاستعمار وتاريخ تخلف هذه المجتمعات وعلاقته بالنظام العالمى.

هذا وقد ظهرت نظرية التبعية لكى تحاول فهم العوامل والأسباب المؤدية إلى التخلف فى دول العالم الثالث فى مواجهة نظريات التنمية التى عالجت مفاهيم النمو والتقدم فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. فنظرية التبعية حاولت فهم البناء

الاجتماعى والبناء السياسى والطبقات الاجتماعية وشكل بناء القوة فى دول العالم الثالث فى ضوء طبيعة العلاقة بين دول المركز الرأسمالى . ممثلاً فى الدول الرأسمالية التابعة.

وقضايا هذه النظرية تؤكد على فكرة أساسية مؤداها أن نشأة وتشكل بل وتطور الأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث اليوم لا يمكن فهمها فهمًا واقعيًا صادقًا دون الأخذ فى الاعتبار لدور المركز الرأسمالي فى كل هذه العمليات. هذا وتذهب نظرية التبعية إلى تأكيد أن استمرار هذه الأبنية على نحو معين إنما هو الدليل المنطقي اليوم على تبعية هذه الأبنية للأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمركز الرأسمالي ، بمعنى أنها تخدم دول المركز وتحافظ على تشكيلاتها الرأسمالية [1].

وأما عن الاتجاه الاشتراكي فى دراسة التنمية فقد اهتم كارل ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوربا، وفى مناطق أخرى من العالم، ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر الماركسى فى دراسة قضايا التنمية والتحديث فى دول العالم الثالث، وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل فى مجموعها نظرية متكاملة فى التنمية والتحديث إلا أنها لا شك – تتضمن بعض عناصر هذه النظرية، فمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالى (الحديث) من خلال النظام الإقطاعي (التقليدى) يمثل نموذجًا لعملية التنمية، وفضلاً عن ذلك فإن عملية – التنمية هذه لم تكن عند ماركس – اقتصادية فقط فى أساسها، فلقد اكتسبت قوتها الدافعة من سعى الرأسماليين الدائب نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم، وبذلك تتم التنمية الرأسمالية – عند ماركس – من خلال أداة معينة

---

(1) أحمد مجدى حجازى، شادية على قناوى: التنمية ومشكلات التخلف فى المجتمع، مرجع سابق، ص ص 95–115.

هى الطبقة البرجوازية التى تؤدى دورًا سريعًا. أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا لهذه الطبقة ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هى الطبقة الفائزة أو المنتصرة [1].

وفضلاً عما تقدم، فقد اتجه ماركس إلى اعتبار ما يسود العالم الرأسمالى من مظاهر التنمية (التحديث) عملية شاملة ظهرت فى أوربا ثم انتشرت فى باقى أجزاء العالم من خلال وسائل الاتصال الثقافى البورجوازى فى الدول النامية. ومع هذا فإنه أشار إلى بداية النهاية. لحركة الاستعمار الرأسمالى بسبب واضح هو افتقار الطبقة البورجوازية التى تحملت تبعات التحديث فى العالم الرأسمالي ووصلت إلى مرحلة الزعامة والقوة فى المجتمع – بدأت حينئذ تحافظ على هذه الوضعية التقليدية، ولم تحاول يوما ما إلى تصدير ثورة التحديث والتغيير إلى الدول المتخلفة.

لقد اتسمت نظرية ماركس بالاهتمام بالعنصر البشرى أملاً فى تحقيق ذاتية الإنسان فى مجتمع جديد الذى يسميه ماركس بالمجتمع الاشتراكي والذى يتحقق على مرحلتين: المرحلة الأولى تتحقق بقيام الثورة البروليتارية (العمالية)، والمرحلة الثانية هى التى ستتيح أمام طبقة البروليتاريا إنتاج الطعام الكافى لتوزيعه طبقًا لحاجات الأفراد[2].

ويرى ماركس فى النموذج الماركسى The Marxion Model أن المجتمعات تتحرك بواسطة ديناميات داخلية من مرحلة إلى أخرى، ويتم ذلك من خلال سيطرة قوة اجتماعية معينة على المجتمع تقوم بتشكيل حياته ثم تنتهى لتسيطر قوى أخرى ....إلخ[3].

---

(1) السيد الحسينى: التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص ص 20–24.

(1) إسماعيل عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص20.

(2) عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية فى العالم الثالث، النهضة العربية بالقاهرة، 1984، الطبعة الأولى، ص13.

والتاريخ عند ماركس ليس مجرد أحداث عشوائية، وإنما يتبع قوانين معينة تؤدى إلى قيام أشكال دائمة التغير فى التنظيم الاجتماعى، وتتلخص فكرة المادية التاريخية أو التفسيرالمادى للتاريخ كما يصورها ماركس فى أن النظام الاقتصادى هو الأساس الذى تقوم عليه كافة النظم الاجتماعية سياسية كانت أم قانونية أم دينية [1].

إن حتمية التاريخ كانت التفسير العام للنظرية الماركسية، والتى تأكد فيها على ضرورة الاهتمام بالعمل الواعى المرتبط بالقوى السياسية التى تحافظ على سياسة التخطيط الاقتصادى القائم على ملكية الدولة لمصادر الثروة، ووسائل الانتاج [2].

ولازال الحديث عن ماركس فى نقده للنظام الرأسمالى حيث يقول إن القواعد الأساسية والثابتة فى تطوير وتنمية النظم النامية يتمثل فى الاتجاه نحو تركيز شديد لرأس المال الخاص بالدول النامية، ويصبح المجتمع مالكًا لوسائل الانتاج نموًا حرًا [3].

ومن خلال التوجه النامى فى فهم التنمية فإن الاهتمام ينصب على علاقة التنمية المحلية بالنظام العالمى الذى تأكدت وطأته على تنمية العالم الثالث من منطلقات كثيرة فبرغم النيات الحسنة التى عبرت عنها شعارات العالم المتقدم لمساعدة العالم المتخلف على تجاوز تخلفه تشير الحقائق المريرة إلى واقع العالم الثالث بأنه فريسة لنفسه أو بالأصح البورجوازية وهو من ناحية أخرى فريسة نظام عالمى يؤثر عن أنانية بقاء التخلف له، وهو ما يعنى أن تخلف المتخلفين هو

---

(3) عبد الحميد القاضى: التنمية والتخطيط الإقتصادى، المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1982م، ص132.

(4) Raymond Hutchings: Soviet Economic Development, Oxford Basil Black Well. 1981, P.P. 26-28.

(3) Jonathan, David Aronson: Dept and less Development Countries, Westview press, Boulder, Colorado, 1979, P.8.

المدخل إلى ترف المتقدمين، وتشير الحقائق إلى أن استنزاف العالم الثالث لم يتوقف عند مستوى الاستنزاف الاقتصادى للموارد، ولكنه تجاوزه إلى استنزاف لا انسانى رخيص. فمازال العالم المتقدم يستأثر باستغلال الموارد التى تمتلكها البشرية ملكية مشتركة مثل المحيطات والفضاء، وعجز العالم الثالث عن تطوير الوسائل من أجل الاستغلال المماثل [1].

وتميل الشواهد العديدة المعبرة عن قرى الدول النامية إلى توضيح أن التطور الرأسمالى الذى شهدته بعض هذه الدول أدى إلى عواقب وخيمة – من ذلك – مثلاً انتشار البطالة بين الفلاحين ثم هجرتهم إلى المدينة لينضموا إلى جماهير الفقراء الحضريين، وفضلاً عن ذلك أدى هذا التطور الرأسمالى إلى تجزئة المزارع وتفتيت الملكية الزراعية على نحو لا يمكن معه استخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع [2].

ونظرة على جنوب آسيا نجد الهند وباكستان حيث تقع هاتان الدولتان فيما يعرف بشبه القارة الهندية نجد أن الزراعة تسيطر على اقتصادياتها، كما تتسم هذه الاقتصاديات بانخفاض الدخل الفردى والقومى والمدخرات، ومع زيادة سكانية هائلة، مصحوبة بازدياد معدلات الأمية مع نظم اجتماعية تقليدية راسخة فى جمودها، وتشتهر هذه المنطقة بنقص الانتاج الغذائى [3].

وبعد أن نالت الهند إستقلالها حدثت تغيرات كثيرة فى اقتصاد هذا البلد النامى، فلقد حدثت فى البداية تغيرات كبيرة من جراء تقسيم شبه القارة الهندية، وتلك التى شملت إعادة تنظيم صناعة الجوت، ومشروعات الشحن والبنوك والتجارة

---

(2) محمد الجوهرى: الكتاب السنوى لعلم الإجتماع، العدد الرابع، مرجع سابق، ص ص 304–322.

(1) السيد الحسنى: التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 225.

(2) عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص128.

والطرق الحديدية، وصناعة الحديد والصلب والرى ومشروعات الطاقة الهيدروكهربائية، وتطوير المواصلات والزراعة وعلى مستوى أكبر بهدف انماء ميادين الصناعة والقضاء على التخلف [1].

ومن خلال الجهود المبذولة حدثت تحسينات فى الهند تتمثل فى التأكيد النوعى النسبى على الإنتاج ثم الكفاءة والتنوعات المماثلة فى الطرق وفى العمل الفردى أو الجماعى وفى الدوافع الثانوية المستعملة لتحقيق تلك الأهداف [2].

إن نجاح مشروع تنمية المجتمع يعتمد جوهريًا على نوعية الإدارة المحلية وعلى قدرة السلطات المحلية لتنظيم مشروعات عملية واثارة الحماس من أجلها، وحيثما يمكن تواجد روح التعاون الصالحة يمكن أن تؤدى مشروعات تنمية المجتمع مساهمة هادفة فى العديد من المجالات وفى الحقول متضمنة تحسين مرافق القرية وتحسين وتشييد طرق الريف وبناء المدارس والتوسع فى الإنتاج الزراعى، ويمكن تحقيق الاستثمار الضرورى عادة فى الحد من الاسراف فى الأموال العامة [3].

من خلال العرض السابق للاتجاهات النظرية فى فهم عملية التنمية، وتفسيرها فى العالم الثالث يمكن القول أن قضايا العالم الثالث ستظل لفترة طويلة من الزمان قضايا تنموية تثير اهتمامات متعددة، وعلى مستويات مختلفة فى مجالات العلم والسياسة لذلك كان من الضرورى اخضاع النظريات المفسرة للتخلف والتنمية، والوافدة على بلدان العالم الثالث إلى نوع من التقييم الجاد، حتى يمكن صياغة نمطًا فكريًا – يأخذ بعين الاعتبار ظروف بلدان العالم الثالث وخصوصيته الثقافية والتاريخية خاصة وأن كل فكر ما لم يكن منطلقًا من تجربة الواقع بكل

---

(1) Stephen L, Keller: Uprotting and Social Change, Manoher Book Service Stephen, 1985, P. 22.

(3) Ronald Dor and Zoemars: Community development, Croom Helm, London, 1981, P. 13.

(3) Johns Hopkins: The Economic development of libya-Oxford University Press. London, 1980, P. 297.

أبعاده الحاضرة والماضية والمستقبلية فى فهم التنمية يعتبر فكرًا قاصرًا ومبتورًا بالضرورة.

لذلك إفتقد هذا الفكر للفعالية التطبيقية عندما اصطدم بواقع مغاير لقضاياه ومشاكله وتاريخه وبالتالى عجز عن تفسير الأوضاع الجديدة فى بلدان العالم الثالث لذلك كان من الضرورى أن يقف علماء الاجتماع والدارسين أمام هذا الكم من الأفكار والنظريات المفسرة للتخلف والتنمية للتوصل إلى مدى فعاليتها وملاءمتها للواقع التنموى فى تلك الدول.

القيادة والبناء الثقافى فى المجتمع المحلى:

فى البداية نشير إلى أن القيادات المحلية لها دور هام فى تشجيع ونشر الوعى بأهداف الخطة وممارسة تنفيذها، وهى القادرة على توجيه السلوك، وفاعلية السيطرة على الأحداث ومراقبتها والحاجة إلى تيارات قادرة يشعر بها السكان فى الريف الذى يحتاج إلى دفعة قوية من التنمية نتيجة لظروف قاسية يمر بها المجتمع المحلى.

هؤلاء القادة المفروض فيهم أن يكونوا أكفاء وأن يعبروا تعبيرًا ملائمًا عن وضعية المجتمع وآماله وطموحه وأن يحقق بسرعة وجدية آمال السكان وتطلعاتهم ورغبتهم فى الخلاص من حياة الفقر والجهل والمرض لذلك فإن وجود علاقة وثيقة بين هؤلاء القادة المحليين، وفئات المجتمع الريفى عاملاً قويًا فى التنمية الناجحة فى الريف من خلال قدرتهم على الاستثمار البشرى، وتنمية الوعى بالفكر التنموى.

أى أن التنمية الريفية يلزم لها أن ترتكز إلى قاعدة صلبة من القيادات المحلية حيث يتوفر لها سمة المبادأة واستكشاف المشكلات الأساسية النابعة من المجتمع الريفى فضلاً عن أن هذه القيادات تمثل الصفوة من أبناء القرية التى تساعد

بانضمام أعضاء جدد يشاركون فى التنمية ويعجلون بحركة التغيير فى الريف إلى وضع انسانى ومادى أفضل.

وإلى جانب توفر قيادات محلية واعية فإن خطة تنمية الريف ينبغى أن ترتكز إلى سياسات وبرامج هادفة بحيث تتحسس المشكلات الحقيقية التى يراد وضع حلول لها فى اطار الخطة المتكاملة [1].

والمشاركة الشعبية لا تتحقق إلا إذا شعر كل مواطن بأنه صاحب حق ورأى وأنه شريك فى ادارة أمور مجتمعه، والعنصر المهم هنا هو موقف المواطن الإيجابي من المشروع التنموى ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديرهم لنتائجه، ولذلك يرى البعض أن تنمية المجتمع المحلى تنطوى على جانب تربوى يقوم على اذكاء روح المبادأة والتعاون لامكان وضع الحلول الملائمة لحل المشكلات القائمة حيث يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية المحلية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتًا وأعم فائدة.

وخطة التنمية المحلية تقوم على محورين أساسيين لا ينفصلان: محور مادى هو تنمية الانتاج، ومحور معنوى هو تنمية الخدمات، والمحور الأول يعنى تبنى مشروعات للإنتاج بطريقة بسيطة وميسرة تعتمد أساسًا على المدخرات والمبادرات الفردية والدوافع الذاتية، والمحور الثانى يهتم بمشروعات الخدمات وذلك بهدف تحقيق زيادة معدلات التنمية المحلية بتحريك طاقات المواطنين ومواردهم ممثلة فى مدخراتهم وخبراتهم، وجهود الأفراد نحو مشروعات إنتاجية أو خدمية مما يوفر احتياجات ملحة

---

(1) إسماعيل عبد البارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، دار المعارف، القاهرة،1980، ص81.

لمواجهة اختناقات اقتصادية فيتحقق التحسن فى الدخل العام وأحوال المعيشة للأفراد داخل المجتمع المحلى الذى يعيشون فيه[1].

وتعتبر التنمية المحلية أحد مظاهر البعد السوسيولوجى لحركة التنمية الشاملة وذلك انطلاقًا من قاعدة أساسية وهى أن وضعية المجتمعات النامية واحتياجها إلى مشروعات تنموية تكلف الحكومات كثيرًا بل تجعلها تنوء عن أن تحقق للقاعدة الشعبية العريضة كل آمالها فى التقدم والرخاء.

لهذا ظهرت الدعوة إلى الاسهامات المحلية الأهلية جنبًا إلى جنب مع دور الدولة، وحتى تضمن الأخيرة أن ما تقوم به من مشروعات إنما يرتكز إلى وعى عريض من جانب الأغلبية بالمجتمع، ويشير البعض إلى تنمية المجتمع المحلى على أنها فهم حديث بكيفية العمل الاجتماعى والاقتصادى فى إطار مناطق محدودة تستخدم كافة أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية بهدف احداث تغيير فى ثقافة المجتمع وقيمه وسننه الاجتماعية وطرائق التفكير فى العمل بواسطة الجهد الخلاق لإثارة الوعى المحلى بالبيئة الاجتماعية وتوظيف هذا الوعى فى التفكير فى إيجاد أنسب الحلول لعلاج مشكلات البيئة الاجتماعية المحلية سواء كان هذا التفكير فى مجال الاعداد أو التنفيذ أو المتابعة، أى عن طريق العمل المتكامل.

وبهذا يتضح أن تنمية المجتمع المحلى ليست هدفًا فى حد ذاتها بقدر ما هى جهد وعمل وتنفيذ لخطط موضوعه ذلك لأن الهدف إنما تحدده أيديولوجية المجتمع.

إن هدف تنمية المجتمع المحلى – فى اطار التنمية الشاملة هو رفع مستوى المعيشة بواسطة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة طبيعية كانت أو بشرية – ويمكن

---

(1) سيد زكى: الممارسة الديمقراطية وتنمية المجتمع، مجلة تنمية المجتمع، مؤسسة "فريد ريس ايبرت"، القاهرة، السنة السابقة، العدد الثانى، 1983م، ص ص 24–27.

أن يستغل هذا الهدف فى أسلوب التنفيذ بحيث يكون خير عاصم من الوقوع فى أخطاء أثناء مرحلة التنفيذ.

وتجدر الاشارة إلى أن تنمية المجتمع المحلى لا يمكن أن تكون بديلاً عن التنمية الشاملة – إنها تمثل جزءًا من اطار عام للتنمية الشاملة كما أنها تمثل خير الأساليب المعروفة وأفضلها من حيث ضمان حدوث التنمية واستمرارها فى نمو عضوى طبيعى يتكامل مع سائر النظم الأخرى.

معنى هذا أن تنمية المجتمع المحلى أسلوب من العمل بروح الفريق فى اطار بناء اجتماعى محدد يطلق عليه قرية أو جماعة محلية أو جزء من مدينة بغرض التوصل إلى جذور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية بصفة عامة التى يواجهها سكان هذه البيئة المحلية، ومن ثم تكتمل كافة الجهود المحلية للعمل على علاج هذه المشكلات بالامكانيات المتاحة والمعوقات الضرورية من جانب الدولة [1].

وبهذا نستطيع أن نجد رأيًا عامًا تجاه حركة التنمية فى الريف حيث تتوحد المشاعر نحو قبول التنمية كوسيلة لرفع مستوى الأداء والتفاعل مع الأحداث كل هذا ينبغى أن يتم مع عدم اغفال فى خضم حركة التغير لطبيعة المجتمع الريفى علاقات أفراده وجماعاته، وهل تغيرت هذه العلاقات أم لا، وهل ما يزال الانسان الريفى يحيا حياة جماعية وهل ما يزال سلوكه تقليديًا أم أصبح أكثر رشدًا لتقبل أهداف التنمية بأسلوب مرن وشامل، إن حركة العمل فى مجال التنمية الريفية هى قسمة مشتركة بين السلطة المحلية فى القرية وبين السكان أنفسهم وأنه بدون هذا

---

(1) إسماعيل عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 96–100.

التداخل فى الدور لا يمكن لهذه السلطة المحلية بمفردها أن تنجز أهداف الخطة ومراميها القريبة والبعيدة [1].

كما أن التعرف على مدى احساس القرويين بحاجاتهم ومشكلاتهم فى مجتمعهم المحلى، ومدى قدرتهم على التعبير عنها، ونسق الأولويات كما يتصورونه ومحاور اهتمامهم شخصية أم جماعية، واتجاهاتهم نحو العمل الجماعى بأبعاده المختلفة من حيث الشعور بالحرية فى الاسهام لمواجهة المشكلات وشعورهم بالمسئولية تجاه هذه المواجهة يُعد أمرًا ضروريًا وحتى يمكن العمل على زيادة وعى الأفراد بالمشكلات التى تواجههم فى مجتمعهم المحلى توصلاً إلى تنمية ريفية مخططة.

ومن ناحية أخرى فإن تنمية المجتمع المحلى تقوم على نظرية مؤداها التكامل بين عمليتين: التنمية الاقتصادية، وتنسيق المجتمع. العملية الأولى هى التنمية الاقتصادية التى تقوم على عدد من الأساليب الفعالة مثل الاستثمار الأمثل لكافة الموارد المتاحة بواسطة التخطيط الاقتصادى ورفع الكفاية الانتاجية بواسطة التوجيه والاعداد، وتهيئة الفرص لسكان الريف لتقبل التغير الاجتماعى عن طريق اعادة بنائه الاجتماعى.

كما تقوم العملية الثانية وهى تنسيق المجتمع على أسلوب الانعاش الاجتماعى وتعليم الكبار. وحقيقة الأمر أنه إذا سارت تنمية المجتمع المحلى بهذه الصورة المتكاملة والمتساندة فإنها سوف تؤدى إلى أهدافها المرسومة، مع ضرورة أن يمتد هذا التكامل بين المنظرين للتنمية والمطبقين لها لأن عملية الفصل بين

---

(2) إسماعيل عبد البارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص 102-103.

جانب أكاديمى وآخر أمبريقى يثير حساسيات كثيرة لا تعود بالفائدة على الهدف العام من التنمية المحلية [1].

إن نجاح مشروع تنمية المجتمع المحلى يعتمد جوهريًا على نوعية الادارة المحلية، وعلى قدرة السلطات المحلية على اثارة الأفراد نحو المشاركة، وحيثما يمكن تواجد روح التعاون والانتماء يمكن أن تؤدى مشروعات التنمية المحلية إلى مساهمات هادفة فى العديد من المجالات وفى الحقول متضمنة تحسين مرافق القرية، وتحسين وتشييد الطرق، وبناء المدارس، والتوسع فى الانتاج الزراعى ويمكن تحقيق الاستثمار الضرورى عادة فى محاربة الاسراف فى المال العام [2].

وفى الجانب الآخر فإن ميادين تنمية المجتمع المحلى تنقسم إلى ميادين ثلاثة بحسب طبيعة الخدمات المقدمة وهى: خدمات ذات صلة حيوية ودائمة بحياة المجتمع ونشاطه مثل الخدمات الزراعية إذا كانت البيئة زراعية وإذا لم تكن البيئة زراعية فيمكن اكتشاف موارد هذه البيئة المتاحة وتوفير كافة الأدوات المناسبة للاستثمار.

وتوجد خدمات تدعيمية مثل نتائج التجارب العلمية والبحوث أو الدراسات والتحقيقات الاجتماعية التى تفيد مجال التنمية المحلية.

وتوجد خدمات عامة للتنمية وهى ذات تأثير هام وخطير على تنمية المجتمع المحلى مثل اقامة الطرق العامة والمصانع الانتاجية واستنباط القوى الكهربائية، وانشاء بعض النظم المالية والمصارف العامة.

إن ظهور بوادر تنمية المجتمع المحلى فى أحد المناطق يُعد فى حد ذاته مكسبًا اجتماعيًا وقوميًا لأن معناه اقتناع السكان فى المنطقة بضرورة علاج

---

(1) إسماعيل عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 102-103.

(2) Johns Hopkins: The Economic Development of Libya-Oxford University press-London 1980-P. 296.

المشكلات التى استشعروها علاجًا قائمًا على العمل بروح الفريق ويتسم بالتعاون المثمر والبناء وتقديم الصالح العام على الصالح الفردى [1].

وتأسيسًا على ما تقدم فإن الواقع يؤكد رغبة أبناء المجتمع المحلى فى تنميته، بل والمشاركة فى احداث هذه التنمية المحلية على الرغم من محدودية امكانياته، والتوجه الموضوعى على احداث عملية التزاوج السليم بين الجهود الأهلية والحكومية، والاستفادة من خبرات المتخصصين فى مجال التنمية لا سيما بعد الانتقال إلى نظام الحكم المحلى والذى قد فتح أفاقًا واسعة أمام جهود التنمية المحلية لأن تنطلق من منظور تكاملى للنهوض بها فى كافة الجوانب، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التخطيط السليم، والاهتمام بالتعليم الذى يساهم فى غرس القيم الأصيلة المفيدة فى مجال التنمية، كذلك الاهتمام بالعمل الشعبى والسياسى الهادف ليصبح عملاً اجتماعيًا يحدد الصالح العام، ودون تجاهل الدور الحكومى فى عملية التنمية، وذلك لأن وعى الأفراد فى المجتمع كثيرًا ما يرتبط بدور الحكومة التنموى واضفاء طابع السرية دون مبرر على العمل المحلى والاعتماد على غير الكفاءات فى القيادات المحلية مما نتج عنه التعقيد والروتين والبعد عن استعمال الوسائل العلمية الحديثة فى الادارة والجنوح نحو النمطية والبيروقراطية والسلبية [2].

وعلى القيادة المحلية أن تربط بين سياسات التنمية المحلية وفكر المجتمع من خلال الارتقاء بالمجتمع من أجل دفع التعليم النظامى بكل احتياجاته مع تقديم كل العون المادى والفنى للمدارس من أجل تخريج كوادر قادرة على تحقيق برامج التنمية المستهدفة المبنية على أسس ثقافية تعتمد فى طياتها على المعلومات والأفكار

---

(1) إسماعيل عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 103-105.

(1) محمد حسن عبد الماجد: الجهاز الإدارى الحكومى فى الدول النامية بعد الإستقلال ودورة فى التنمية (الواقع والطموح، شؤون إجتماعية، العدد الرابع والعشرون، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 1985، ص ص 61-63.

الحديثة التى تبنى مواطن قادر على المنافسة العالمية من خلال تبنى سياسات علمية وثقافية جديدة يمكن توجيهها عن طريق البرامج التدريبية، وهذا المدخل المتطلع إلى المستقبل له أهميته الخاصة فى تخطيط التعليم الرسمى وبرامج التدريب ذات الأهداف الضيقة المحدودة، والتى قد تتطلب وقتًا طويلاً حتى تنضج [1].

وموضوع التنشئة الاجتماعية بحكم قدرته على تمكيننا من فهم الأنماط المختلفة فهو يثير اهتمام القيادة فى المجتمعات المختلفة بغية الوقوف على الأساليب السلوكية السائدة داخل مختلف هذه المجتمعات، ومن ثم توسيع رقعة التعامل مع المؤثرات التى تمارس تأثيرها على الأفراد، والوقوف على مدى التزام الفرد لها، وهذا يحمل متضمنات اجتماعية واصلاحية عدة سواء من حيث امكانية تعديل سلوك الأفراد وتقويمه لتقبل الجديد أو من حيث ظهور ضروب سلوكية جديدة تساعد فى امكانية دفع المجتمعات على متصل التقدم ... مادام أن الأفراد هم الذين يشكلون دعامة هذه المجتمعات [2].

ومن أهم وظائف التنشئة الاجتماعية تعليم الفرد القيادى كيفية المشاركة فى الأدوار الاجتماعية داخل المجتمع الذى يعيش فيه، ولذلك تكون الموضوعات التى يمكن اندماجها هى الأدوار الاجتماعية ذاتها، ولكن لكى يتمكن الفرد من أداء أى دور اجتماعى بطريقة ملائمة يجب أن يعرف الأدوار الاجتماعية الأخرى التى توجد فى نفس النسق الاجتماعى، ومعنى هذا أن القيادة يجب أن تستدمج الأدوار التى

---

(2) سعيد إسماعيل على، زينب حسن حسن: دراسات فى إجتماعيات التربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1982، ص75.

(1) محيى الدين أحمد حسين: مشكلات التفاعل الإجتماعى بين التحديد والمعالجة، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص ص 161-162.

يتوقع منهم المجتمع أن يقوموا بها، وأن يستوعبوا أيضًا أدوار الآخرين الذين سوف يتعاملون معهم[1].

وعلى القادة الريفيين تفهم أبعاد الشخصية الريفية ومحدداتها الثقافية، فالاستقرار أهم خصائصها – حيث ارتباط الفلاح المصرى بالماضى متمثلاً فى أرضه وبيته وقريته وتوقيره لكل ما جاءه ممن سبقوه والحنين الشديد إلى الأرض والبيت والأهل واستمرار البدع والخرافات التى توارثتها الأجيال، وبقاء أشكال الزراعة وأدواتها على ما كانت عليه فى الماضى، وأساليب التنشئة الاجتماعية فى المجتمع الريفى مسئولة عن استمرار بعض سمات الشخصية المصرية التقليدية فى الريف فهى تساعد على امتثال الفلاح المصرى للتقاليد والعادات التى تميز المجتمع المصرى.

والثقافة الفردية هى المحدد الثقافى الأساسى لخاصية استمرار وثبات الشخصية المصرية التقليدية وفى كل أنحاء العالم تقريبا كان الفلاحون أحد العوامل التى تقف فى وجه التغير الاجتماعى Social change أو اعاقة عملية تكامل المجتمع المحلى الذى غالبًا ما يصاحب التغير التكنولوجى السريع.

ويؤدى المسجد دور "المركز الثقافى" فى القرية المصرية، وامام المسجد يؤدى دور مستشار الفلاحين فى أمور دينهم.

والدين هو مركز الثقافة القروية، والزراعة هى المهنة التى يراقب فيها الفلاح المصرى عظمة الخالق ويلمسها بوضوح أكثر من زميله الصانع. والفلاح المصرى الذى اكتشف نظام الزراعة أول من اخترع "الثقافة" ومن هنا أوجدت الأديان السماوية الكريمة قديمًا المناخ الثقافى المناسب لكى تتأصل فى التراث الثقافى. .

---

(2) محمد عاطف غيث: دراسات فى علم الإجتماع التطبيقى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975م، ص ص 126–127.

ولقد عانى الفلاح المصرى من ظلم الاقطاع الذى يسانده النظام البيروقراطى الضخم والفلكلور المصرى Folklore ملىء بالحزن والاكتئاب فهما طابع مزاج الانسان المصرى كما أن سمة الحزن التى اشتهرت بها الشخصية الريفية مازالت فى حاجة إلى دراسة علمية أشمل وأعمق من جانب المتخصصين، واعتزاز المصرى بكرامته مرتبط بالتدين الذى عرف به وهو يشعر بمسئولية كبيرة تجاه حضارة الأجداد ويشعر بالكرامة والعزة، ويتصف بالكرم رغم الفقر الذى كان يرزخ تحته فى فترات كثيرة وترتبط الثقافة القروية للفلاح المصرى بقيم العرض والشرف [1].

كما أن الثقافة تؤثر تأثيرًا كبيرًا فى مجال القيادة حيث لها أثر فعال وحاسم فى نوعية القيم والمعايير التى تتشكل منها، وهى بالنتيجة ذات أثر حاسم فى أنماط السلوك التى درج عليها الأفراد، وإذا كانت التربية تعنى من بين ما نعنيه "اقتباس" المعارف من كنوز الثقافة بغية النجاح فى الحياة ثم العيش بانسجام مع كياننا، فإننا نعلم أن تلك المعارف تتألف من جملة ما تتألف منه، من نسق القيم التى لا مناص من أن يتم تمثلها من طرف الأفراد إذا ما أرادوا أن يرتبطو برباط الانسجام مع البيئة التى ينتمون إليها[2].

والواقع أن ثقافة المجتمع وحده متكاملة من المعلومات والأفكار والمعتقدات والمواصفات الاجتماعية وطرق التفكير والتعبير والترويح وطرق كسب الرزق والصنائع اليدوية وغيرها من الظواهر السائدة بين أفراد المجتمع والتى تنتقل من جيل إلى جيل ويكتسبها الأفراد من خلال الاتصال والتفاعل الاجتماعى لا عن طريق الوراثة البيولوجية، ولكل ثقافة جانبان: جانب مادى وهو المحصلة المادية للتفاعل

---

(1) نبيه حمودة: الأصول الإجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ص ص275-279.

(1) عبد المجيد مسعود: القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، كتاب الأمة، الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1419هـ، السنة الثامنة عشرة، ص53.

الاجتماعى كالأجهزة والسيارات والأدوية والمبانى والملابس، .... إلخ وجانب معنوى : يتألف من المعتقدات والقيم والمعارف والمفاهيم .... إلخ.

وتضم الثقافات العامة داخل المجتمعات المعقدة، ثقافات فرعية مثل ثقافات الريف والحضر والبدو، وعلى القادة ضرورة فهم تلك الثقافات والتعود عليها لامكانية التعرف على ديناميات التعامل مع الأفراد داخل المجتمع حيث تختلف الثقافات باختلاف المهنة والتعليم والطبقة الاجتماعية [1].

ومن بين العناصر الثقافية التى تؤدى دورها فى تشكيل العناصر القيادية داخل المجتمع هى العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرية ومقدار ما يسود بين الأفراد من اتجاهات معينة يصعب تفسيرها بالفهم المعاصر – ومدى احساس الأفراد ببرامج التنمية وتؤدى القيم الاجتماعية دورًا متعاظمًا تجاه قبول الأفراد لبرامج التنمية المقدمة لهم من عدمه [2].

وهناك عوامل عديدة أسهمت فى دفع القيادات المحلية بالدول النامية لتحقيق عملية التنمية بمعدلات سريعة حيث وجدت تلك القيادات الفجوة بين تلك المجتمعات التى تعيش فيها، والمجتمعات المتقدمة الأخرى من الناحية الثقافية والاجتماعية، نظرًا لتعقد السلوك وارتباطه بكثير من السنن الاجتماعية التى قد تعوق العمل التنموى فى كثير من الأحيان.

كما أن دراسة الثقافة المحلية السائدة تكون ذات فائدة فى أحيان كثيرة لتسهيل التغييرات المطلوبة فإذا جرى التجديد بطريقة تستفيد من الروابط الثقافية بدلاً من تمزيقها فقد تكون النتائج مفيدة وكبيرة، لذا يجب أن تأخذ سياسة التنمية فى الاعتبار

---

(2) نبيل السمالوطى: التنظيم المدرسى والتحديث التربوى، دار الشروق، جدة، السعودية، 1406هـ.

(1) إسماعيل حسن عبد البارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص94–95.

ثقافة المجتمع وقيمه لما لها من أهمية فى تحديد نوع التنمية التى تبشر بالنجاح، وهذا لا يعنى أنها ثابتة بل ينظر إليها كعملية طويلة لمتابعتها من خلال القيادات المحلية الواعية بأهمية المشاركة والوعى المرحلى لبرامج يسعون إليها من أجل تحديد الأهداف وتوزيع الأدوار وتنظيم الاتصالات لمواجهة المشكلات الثقافية من أجل تحديدها ومحاولة تذليل ما يعوق عملية التنمية بادخال أنماط ثقافية محدثة لكل منهم [1].

والواقع أن القيادات المحلية وحدها هى التى يمكن أن تحدد درجة النجاح أو تحدد شكل مسارات التنمية التى تشارك فيها فالقادة لابد أن يكونوا مثقفين وأكفاء وعلى درجة من الوعى الثقافى الذى يمكنهم من احداث التغييرات المناسبة داخل المجتمع.

إذ عليهم أن يعبروا واقعيًا عن المجتمع، وأن يحققوا أهداف الطبقات الاجتماعية المحلية التى تشكل الغالبية العظمى من سكان المجتمع المحلى والتى تناضل لكى تتخلص من حياة الفقر، ومن ثم فإن وجود علاقة وثيقة بين القيادات وبقية فئات المجتمع يعتبر من عوامل انجاز خطط التنمية [2].

وعلى الرغم من المكانة الثقافية الهامة التى تمثلها القيادة فى المجتمعات النامية – إذا ما قورن بتخلف الأفراد عمومًا – فليست أنشطة هذه القيادة وحدها هى

---

(2) السيد حنفى عوض: العلاقات العامة والمجتمع، نور الإيمان، القاهرة، 1997م، الطبعة السادسة، ص ص 162–167.

(1) محمد الجوهرى وآخرون: دراسات فى التنمية الإجتماعية، دار المعارف، مصر، 1974، الطبعة الثانية، ص ص 373–374.

التى تحدد النجاح أو تحدد شكل مسارات التنمية التى تشارك فيها القيادة بالطبع لابد وأن يكونوا قادرين على عمليات التغيير الثقافى والاجتماعى [1].

ولذلك تؤدى القيادة أدوارًا محددة فى تدعيم العملية المجتمعية الواعية الموجهة لاحداث التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية، وتحظى التنشئة من بين تلك المتغيرات بدور متميز فى احداث التنمية وضمان استمراريتها فهى مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها احدى الحاجات الأساسية التى تحتاج إليها التنمية .

ويمكن تحديد الدور الذى تقوم به عملية التنشئة فى تحقيق التنمية من خلال ثلاث نقاط هى:

- ايجاد قاعدة اجتماعية عريضة مثقفة واعية.
- المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع المحلى، ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والانتاج ودعم الاستقلالية فى التفكير الموضوعى المتعلق بالتصرف. ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية، واطلاق الطاقة الابداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتطبيق وتأكيد دور الفرد فى المساهمة فى بناء مجتمعه وضرورة تمتعه بممارسة هذا الدور والمشاركة الفكرية والاجتماعية والسياسية ضمن اطار حق تمتع الآخرين بهذا الدور. كما يمكن الاشارة إلى أهمية دور القيادة المحلية فى دعم دور التعليم النظامى نحو تعديل نظام القيم والاتجاهات، ومنع التسرب من التعليم وتقديم العون المادى للفقراء الغير قادرين على الحاق أبنائهم بالمدارس كذلك ضرورة ربط المدارس بمشكلات البيئة وعقد الندوات واللقاءات للتلاميذ من أجل ربطهم بالواقع الاجتماعى الذى يشاركون فيه بالجهد والعمل.

---

(2) بوتومور: الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1975، ص ص 120–121.

- تأهيل القوى البشرية واعدادها للعمل فى القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك من خلال التزويد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.
- التهيئة للتعايش مع العصر التقنى وتطوير وسائله وطنيًا، ويتطلب هذا التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية.
- التوازن فى تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة ويتطلب ذلك التركيز على القاعدة العريضة فى التأهيل أولاً وتفريعه حسب الاحتياجات [1].

وتساهم التنشئة ليتحول الفرد إلى انسان اجتماعى وتساعد على احداث التنمية العقلية فى مجالات العلوم والفنون والآداب، كما تعمل على تزويد الفرد بأسباب التقدم، وذلك بعد أن أصبح التعليم مسئولاً عن احداث التغير المنشود فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وزيادة الدخل وتحسين الوضع الاقتصادى داخل المجتمع والذى بدوره يساعد فى قياس العائد من التعليم وتحقيق انتاجيته وحساب الفاقد، وبعد أن أصبح التخطيط للتعليم مرتبطًا بالتنمية الشاملة فى المجتمع [2].

وعلى القائد المحلى أن يتكيف مع واقعه ومع الأفراد والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، فإن كل هذه الأدوار تحتاج إلى تكيفات تصنعها فيه قوى اجتماعية متعددة يسميها الاجتماعيون قوى التشكيل الاجتماعى.

وهكذا تستمر عمليات التطبيع الاجتماعى بما فيها من تمثيل وقبول ورفض وطموح وتكيف مدى حياة الفرد، وإن كانت تختلف حدة وشدة باختلاف مراحل عمر

---

(1) عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد 91–1405 هـ، ص ص 15–16.

(2) أحمد إسماعيل حجى وأخرون: مقدمة للتربية والعلوم والتربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994م، ص148

الانسان، ولما كانت عمليات التنشئة الاجتماعية فى جوهرها عمليات تكيف للمواقف الاجتماعية المختلفة مما يتطلب أن يتمرن الفرد ويتدرب حتى يتقن الأساليب والقبول لهذه المواقف فإن التنشئة هى وسيلة هذا كله[1].

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية تتميز بشكل واضح فى تحديد ثقافة القيادة المحلية بالقرية فهى تعتبر نظامًا خاصًا من أنظمة التفاعل الاجتماعى Social interaction وهى تتميز بثقافة خاصة تعتبر وسيلة لارتباط الشخصيات التى تضمها أركانها بعضهم ببعض، فهى المؤسسة المتخصصة التى أوكل المجتمع مهمة المحافظة على التراث الثقافى إليها من أجل اكساب أبنائه الكفاءة المهنية والاجتماعية ذلك أن مهمتها لم تعد مجرد الاهتمام بالناحية الأكاديمية والعقلية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى تنمية السلوك والاتجاهات والمواطنة الكاملة وهى أدوارًا مختلفة فى المجتمع فهى تنقل الثقافة وتحافظ عليها، وتُعد القوى البشرية الضرورية واللازمة لقيام المؤسسات الأخرى، وتؤدى دورًا فى الضبط الاجتماعى والتكامل الاجتماعى، وهى أداة التغيير فى المجتمع تصنعه وتحدد ملامحه [2].

ومن هنا تبدو أهمية المدرسة كوسيلة للرقابة التربوية وأداة ضابطة من أدوات القوى الاجتماعية لحماية التنظيم الاجتماعى القائم لأنها هى كذلك جهاز تنظيمى لتحقيق أغراض المجتمع السياسية والقومية مضافاً إلى أغراضها التعليمية والتربوية والتثقيفية ذلك أهميتها فى تكوين شخصية الفرد وترسيخ المفاهيم التى يفرضها التنظيم الاجتماعى القائم حتى تصبح العقول مهيأة لتقبل الأوضاع الجديدة [3].

---

(3) محمود السيد سلطان: مقدمة فى التربية، دار المعارف، القاهرة، 1979، الطبعة الرابعة، ص 111.

(1) نبيه حمودة: الأصول الإجتماعية، مرجع سابق، ص ص 190-191.

(2) مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص 242-243.

وفى المجتمع المحلى يوجد قادة محليين يقومون بأدوار قيادية ويعينون على أساس توفير صفات القيادة فيهم، الأمر الذى يساعدهم على القيام بالأعمال المنوطة بهم وليتمكنوا من تحديد احتياجات جماعتهم والتفكير فى الطرق والوسائل التى تمكنهم من مقابلة هذه الاحتياجات عن طريق رسم وتنفيذ ومتابعة المشروعات اللازمة بالقرية لدفع برامج التنمية بها إلى المستوى الأفضل، كما أن من أهم واجباتهم العمل على رسم وتنفيذ المشروعات الاصلاحية بالقرية كانشاء المدارس وتسوية الطرق وبناء الكبارى وشق الترع والمصارف [1].

إذًا فالهدف من القيادة هو تحقيق التفاعل الاجتماعى بين أعضاء الجماعة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، فالقائد لا يمثل نفسه وإنما يمثل العقل الجماعى ويعتمد على روح الجماعة بحيث يصبح شخصًا معنويًا يظهر تلقائيًا فى المناسبات الاجتماعية الهامة ليتحمل مهمة القيادة ومرجع ذلك أن الناس قد أحسوا بمدى قدرته فى التعبير عن أهدافهم الجمعية تعبيرًا صادقًا ولذلك فإن قوة أى تنظيم فى رقابة أعضائه تستند بصفة أساسية على المركز الوظيفى أو على الانسان القائد الذى يتولى عملية اقناع الأفراد حيث أن السلطة الشخصية لا تستمد وجودها من الشرعية الرسمية أو من الالتزام ولكنها تعتمد على نفوذ القائد ومقدرته الخاصة [2].

والمعروف أن القيادة ليست جزءًا منفصلاً عن المجتمع، وإنما هى احدى عناصره وعناصر ثقافته، وقد تأثرت بما تأثرت به الثقافة كلها من عوامل قوة وعوامل ضعف وما مر به المجتمع المصرى من استعمار ومن تخلف اقتصادى واجتماعى قد أثر على ثقافته كما أثر فى نفس الوقت على الادارة فيه وبالتالى على

---

(1) صلاح العبد: علم الإجتماع التطبيقى، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة1985، ص ص 274-280.

(2) إبراهيم أبو الغار: دراسات فى علم الإجتماع القانونى، دار المعارف، القاهرة1978، ص ص 174-175.

الشخصية المصرية، ومفتاح علاج المجتمع والادارة فيه هو بناء شخصية تخلو من هذه السلبيات، وتتصف بالاستقلالية فى تفكيرها معتمدة على نفسها ذات قيم وضمير خلقى تعتمد عليه فى تقديرها للمسئولية وتنفيذها وفوق كل ذلك شخصية مدربة على أسلوب القيادة الحديثة بكل ما وصلت إليه من علوم وتطبيقات فى مجال الادارة الحديثة، وهذا يتطلب ايجاد نوع من التدريب على هذه الأساليب.

إن مثل هذه الشخصية التى نحتاجها لادارة المجتمع فى كافة المناشط لا نستطيع أن نوجدها بالتمنى ولا بمجرد الاقناع النظرى وإنما تبنى اتجاهاتها وقيمها ومعارفها من خلال نظام تربوى يعى أساليب تنشئتها [1].

إذًا فالأمر يحتم وجود قيادة ريفية هادفة فهى أكثر أهمية وخطورة فى الدول النامية لكونها هى التى تتحمل عبء تحقيق التنمية حتى إن الادارة العامة فى هذه الدول قد سميت بادارة التنمية أو ادارة التطور، وذلك لمحاولة التخلص من كل صور الاهمال والمحاباة والوساطة والمركزية.

ثالثاً: دور القيادة فى تنمية المجتمع المحلى

مقدمة

قضايا مؤثرة فى بناء المجتمع الريفى

1- التخطيط.

2- المشاركة.

3- إتخاذ القرار.

4- استثمار الموارد.

---

(1) محمود السيد سلطان: دراسات فى التربية والمجتمع، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1975، ص ص 235-236.

5- البطالة.

برغم الجهود المبذولة من الدول والحكومات تجاه تنمية المجتمعات المحلية وخاصة فى الدول التى تعانى من مشكلات الفقر وتدهور الحالة الاجتماعية التى أصبحت كامنة وهناك صعوبات داخلية وخارجية تقاوم تحقيق عمليات التنمية، وتجدها الحكومات حجر عثرة أمام تخليص هذه المجتمعات من الحالة التى تعيشها الآن، إلا أنه ظهرت بوادر انفراج حقيقية قام بها أفراد يلتف حولهم بعض المريدين الذين يعملون على مساعدة هؤلاء الأفراد لزيادة قدرتهم على مزيد من القوة تجاه عمليات التغيير.

ويطلق على هؤلاء الأفراد القادة المحليين الذين يرغبون فى تغيير أنماط الحياة من خلال تقديم العون المادى والاجتماعى الذى يهيىء المناخ لتحقيق عمليات التنمية على المستوى المحلى وذلك من خلال استثمار العاطفة المحلية وتنمية روح الولاء للجماعة والمجتمع المحلى. وقد ظهر هؤلاء القادة نتيجة الظروف الصعبة التى يعيشها أفراد المجتمع المحلى من سوء الخدمات وهروب المتعلمين إلى المدن وظهور البطالة وضآلة فرص العمل وإنخفاض الدخل فضلا عن روح اليأس التى نتج عنها انخفاض الانتاجية.

وفى واقع الأمر فإن مشكلة تنمية المجتمع المحلى الريفى لا تتمثل فى تكامل أفراده مع المجتمع العام، بل فى ايجاد صيغة جديدة بمقتضاها يرتبط الأفراد فيما بينهم فى اطار مجتمع كبير يساعدهم على تفجير طاقتهم وامكاناتهم، أى مجتمع يستند إلى دعائم تختلف عن تلك التى تصورتها برامج تنمية المجتمع منذ فترات طويلة، لذلك فإن هذه البرامج تميل إلى التسليم بأن القرية مجتمع تكاد تنعدم فيه الصراعات، وأن تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة فى طريق تنميته والنهوض به، غير أن الشواهد تكشف مدى شيوع الصراعات الكامنة فى قرى الدول النامية التى

جاءت من عدم مشاركة الأفراد فى مشروعات التنمية الريفية إلا إذا أحسوا بأنها من أجلهم ولمصالحهم، ويتبنى هذه المواقف قيادات تعبر عن مصالح الأغلبية داخل القرية [1].

الحقيقة تستلزم عملية التنمية الريفية الارتكاز إلى قاعدة تتألف من جميع المهتمين داخل المجتمع بحيث يتم استثمار جميع الجهود من أجل تحقيق التكامل بين العناصر المادية والمعنوية لعملية التنمية مع استكمال البرامج الحكومية التى تستهدف عمليات التنمية من خلال الجهود التى تُبذل فى اطار الخطة القومية التى يتم تنفيذها عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية. كما يمكن الاستفادة من جهود القيادات السياسية المؤثرة التى يمكن أن تساهم فى توعية الجماهير تجاه البعد التنموى الهادف.

وهذا لا يكفى لأن البناء السياسى والتنظيمى الحالى فى بعض الدول النامية بعيد عن أن يتلاءم مع التنمية الريفية لدرجة أن أى تحول فى السياسة لا يمكن أن يحدث إلا فى أعقاب تغيير واسع النطاق مع مواجهة شاملة لكافة المشكلات التى تتطلب الإصلاح. والملاحظ أن التغيير فى الجانب المادى للتنمية المحلية داخل القرية لا يكفى بل لابد وأن يتبعه تغيير اجتماعى للمفاهيم والسنن الاجتماعية من خلال ما يطالب به القادة المحليين من أجل توحيد الأفكار وتوزيع المهام بين أفراد المجتمع فضلاً عن احساس الأفراد بالموارد المتاحة والمشكلات الحقيقية، من أجل اقتحام كافة الصعوبات التى يمكن أن تواجه فريق العمل المعنى بعملية التنمية.

كما أن الفترة الراهنة تحتاج إلى كافة القوى الاجتماعية داخل القرية من أجل عملية المشاركة فى صنع القرار المناسب الذى يفيد المجتمع، ولا يمكن أن يتسم هذا الأمر إلا إذا كان هناك اتفاق بين جميع أفراد المجتمع على الخطوات التى يمكن أن

---

(1) السيد الحسينى: التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية، مرجع سابق، ص 315.

تتم فى عملية التنمية، وخاصة أن الحكومات أصبحت فى حاجة ماسة إلى جهود الأهالى فى المساعدة نظرًا لضعف الموارد الحكومية وعدم قدرة الموظفين الاداريين على مواجهة متطلبات المجتمع، فأصبحت الحاجة إلى القيادة ممثلين عن المجتمع ضرورية وملحة عند اعداد الخطة العامة للمجتمع فى تحديد الأولويات المطلوبة، فإذا كان هؤلاء القياديين على وعى بمصالح مجتمعهم فسوف يفرز ذلك إنجازات ليست لها حدود، أما إذا كان البحث عن المصالح الشخصية فلا يمكن استثمار برامج التنمية بالشكل المفيد للمجتمع، وعلى ذلك تنفصل القيادات عن الواقع الاجتماعى ويصبح هناك أزمة ثقة بين القياديين والقاعدة العريضة ينتج عنها تشوهات تنموية.

وقد أكد فيرث على أهمية ارتباط القيادة بالسلطة المحلية من خلال الوظائف التى يقدمها أو الالتزامات التى يتحملها أمام المجتمع، كذلك فإنه يتوقع أو يثير استجابات فى نفوس الأفراد من أجل عمليات التغيير التى تساعد على اشتراك الأفراد فى تحسين ظروفهم والانصياع للسلطة المحلية التى تساعدهم على تخطى كثير من الصعوبات وذلك من خلال عمليات الوعى التى يقدمها القائد المحلى لابراز أهمية التوجيه الذاتى للأفراد حتى يمكن أن تسير عملية التغيير الاجتماعى المخطط فى الطريقة المستهدفة[1].

وتكشف احدى الدراسات عن أسباب نجاح كثير من مشروعات وخطط برامج التنمية المحلية فى ماليزيا من خلال دور القادة المحليين الذين أدوا أدوارهم بفاعلية فى التأثير على أفراد المجتمع واستخدام الموارد البسيطة أفضل استخدام مع مشاركة القاعدة فيما يقوم به القادة من أنشطة محور اهتمام المجتمع وقد خلصت هذه

---

(1) محمد الجوهرى: التغير الإجتماعى، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982، ص ص 201–202.

الدراسة إلى أن هناك أسباب لنجاح القادة فى تحقيق برامج التنمية فى المجتمع الريفى منها:

1- قناعة السكان بما يقوم به القادة فضلاً عن مشاركة هؤلاء السكان فى كل القرارات والمشروعات المتفق عليها والتى تخص المجتمع. 2- تميز هؤلاء القادة بالسلوك القويم فضلاً عن قبولهم لكل التعليقات والانتقادات، والالمام بعمليات التخطيط، والقدرة على العمل الجماعى. 3- الحذر وفهم مشكلات أفراد المجتمع ، فضلاً عن الثقة بالنفس ، 4- الايمان بالعدالة والانفتاح العقلى لادراك كل المواقف. 5- القادة وحدهم كانوا غير قادرين على الاسهام فى النجاح بدون العوامل الأخرى بصرف النظر عن فاعليتهم .

ومن العوامل التى ساعدت على تحقيق أدوار القادة المحليين ونجاحهم هى تغيير العادات والتقاليد وإتساق سلوك القيادة وسمات القيادة [1]، هذا بالطبع قد أحدث تغيير فى ملامح المجتمع الماليزى وذلك من خلال قناعة القادة والمشاركين فى عملية التنمية، الأمر الذى دفع خطط التنمية بقوة وأصبح المجتمع الماليزى ينافس على احتلال مكانة متقدمة فى تنفيذ البرامج التنموية، وذلك بفضل التغيير الذى شمل الجانب الإنساني للبرامج.

وحينما نشير إلى دور القيادة المتكامل داخل المجتمع المحلى فيمكن أن نحدد بعض القضايا ذات الجذور العميقة فى المجتمع الريفى التى لها تأثيرات على بناء هذا المجتمع ووظائفه.

(1) التخطيط:

ظل المجتمع المحلى فى الدول النامية لفترات تاريخية طويلة يعانى من نقص التخطيط المتكامل الذى يهدف إلى تحقيق برامج التنمية على كافة مستوياتها

---

(1) Sbran-Mohammad-Shatar, Leadership in the Success of Community Development Projects in Malaysia Two Case Studies, University of Missous Columbia (0133) 1999, P. 233.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكان الاهتمام ينصب على تنفيذ برامج معدة من قبل الحكومات، وكان فى كثير من الأحيان تتكرر المشروعات، أو أن المجتمع ليس فى حاجة لها، لأن هذه الخدمات والمشروعات مفروضة على المجتمع من القمة وليست نابعة من رغبات واحتياجات هذا المجتمع، الأمر الذى دفع بعض القيادات المحلية إلى تكوين رأى عام يستهدف وضع خطط يحتاج إليها المجتمع المحلى وذلك فى ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، ومساعدة الحكومات على عدم إهدار الأموال فى مشروعات ليس المجتمع المحلى فى حاجة لها.

والمقصود بدور القيادة فى عمليات التخطيط لوضع وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية هو المشاركة فى التعرف على ميادين التنظيم الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة والقيم التى سوف تتأثر بتلك المشروعات من أجل ادراك مدى تفاعل المجتمع مع عمليات التخطيط، كما أنه لابد من محاولة اكتشاف الجماعات التى تعمل بمثابة عوامل التغير والمساعدة فى تحقيقه، وفهم مشكلة الاختيار عند قبول الأفكار والمستحدثات التى يقدمها العالم الخارجى [1].

ويؤكد كارل مانهايم على ضرورة التخطيط الديمقرطى الذى يعالج كافة المشكلات السياسية والاجتماعية بوضوح وموضوعية من أجل تحقيق المساواة والقضاء على التباين فى العائد على أساس من الكفاءة وليس على أسس طبقية، كما يركز على أن التخطيط لابد وأن يعتمد على عوامل الضبط الاجتماعى وإحداث التوازن بين المركزية والمحليات [2].

وفقًا لما طرحه مانهايم فإنه لابد على القادة المحليين والحزبيين والمنظمات المجتمعية ولجان التنمية بالقرية الاتفاق على ضرورة اعداد الخطة بشكل ديمقراطى

---

(1) محمد الجوهرى وآخرون: التغير الإجتماعى، مرجع سابق، ص ص 203–204.

(2) إسماعيل عبد البارى: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص ص 219–220.

حيث يتم التعبير عن رغبات الأفراد فى اطار من الحرية والحرص على مصلحة المجتمع حتى تخرج المشروعات التنموية معبرة عن احتياجات المجتمع وتتلافى الصدام الذى كان يحدث دائمًا بين الحكوميين وأفراد المجتمع.

ويمكننا تحديد أهمية التخطيط على مستوى المجتمع المحلى من خلال اهتمام القادة والمنظمات وأفراد المجتمع.

1- يوضح التخطيط الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها بالصورة التى تمكن كل فرد من أفراد المجتمع من معرفة ما يسعى إلى تحقيقه وبالتالى يؤدى عمله بالصورة التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

2- يساعد التخطيط على التعرف وتحديد المشكلات أو العقبات المتوقع حدوثها والناتجة عن التحضير للعمل فى المستقبل، والذى يتصف بالتغير والاستعداد لمواجهتها وتلافى حدوثها.

3- يساعد التخطيط على التحديد الدقيق للمدخلات من الموارد المطلوب استخدامها من حيث الكم أو النوع وسواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية حتى يمكن اعدادها والاستعداد لكافة الاحتمالات والظروف المتوقعة

4- يساعد التخطيط القادة المحليين على الربط بين كل مراحل العمل التنموى وبذلك يمكن منع التداخل والازدواج وتحقيق الأهداف فى أقل وقت.

5- يساعد التخطيط على حسن استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة ويؤدى إلى خفض تكاليف عملية التنمية وتوحيد الجهود فى سبيل تحقيق الهدف.

6- يمكن التخطيط القادة من رؤية الصورة المتكاملة لنشاط المجتمع والبيئة التى يتعامل معها لتحديد كل نشاط والعلاقات المتداخلة، من أجل التحديد الدقيق للواجبات والاختصاصات والجهود المبذولة لتحقيق أهداف تنمية المجتمع [1].

والتخطيط للتنمية بواسطة القادة المحليين يعطى أهمية نظرًا لتحديد الأهداف المطلوبة للمجتمع كذلك الكشف عن الموارد المتاحة والقصور فى الموارد والتعرف على المعوقات الاجتماعية والفنية سواء فيما يتعلق بالجانب المادى أو البشرى، فالتخطيط على المستوى المحلى أكثر فائدة منه على المستوى القومى، ولكن لابد للقادة المحليين عند التخطيط أن يضعوا فى الاعتبار احداث التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المجتمع خاصة فى المجتمعات التى تشهد صراعات طبقية، وهناك بعض الدراسات التى كشفت عن أهمية عملية التخطيط الذى يقوم به القادة المحليين من أجل تنمية المجتمع المحلى وذلك من خلال تحديد مجموعة من الأهداف نحاول التعرف عليها عند عملية التخطيط منها:

1- معرفة الجوانب الثقافية المؤثرة على البرامج التنموية التى توضع للمجتمع.

2- مدى معرفة أفراد المجتمع بأهمية عملية التنمية المحلية والمشاركة الإيجابية فى التخطيط.

3- لابد من إعداد وتأهيل الشباب للمساعدة فى عملية التنمية لأنهم السواعد الحقيقية لعملية التنمية باستثمار قدراتهم ومهاراتهم المعنوية والبدنية.

4- الخبرات السابقة للجماعة المحلية التى تقود العمل التنموى وجاذبيتها لأفراد المجتمع [2].

---

(1) إبراهيم عبد النبى: وظائف الإدارة بين الفكر والممارسة الطبيعية، مكتبة المدينة، الزقازيق، ط1، 2004، ص ص 15-16.

(2) Meadaws-Phyllis-Denise, An Evaluation of community capacity building: Assessing Methods and Processes within A community education program, Evaluation leadership Kellogg Youth Development seminars Wyane state university Leon 1998, P. 217.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة الجماعة المحلية فى تنفيذ واعداد الخطط المؤثرة فى برامج تنمية المجتمع المحلى من خلال استنفار كل الجهود المتاحة داخل المجتمع خاصة الجهود الشبابية والعناصر المؤثرة داخل المجتمع، كذلك عند التخطيط يوضع فى الاعتبار العناصر الثقافية المختلفة التى تشكل الفكر داخل المجتمع والمؤثرة فى مدى استمرارية التخطيط والتنفيذ قبل الجانب المادى الذى يمكن توفيره من خلال المشاركة الجماعية.

وقد كشفت أحد الدراسات أن المرأة استطاعت أن تؤدى الدور القيادى فى عملية التخطيط للتنمية المحلية فى اطار الادخار التى قامت بها باعداد مراكز تدريب لتعليم وتدريب النساء من أجل مشاركتهن فى تطوير العمل داخل المجتمع من خلال تزويد الأطفال والشباب بالمهارات من خلال الاقناع والتأثير، كذلك استطاعت المرأة أن تحقق دورًا تخطيطيًا فى مجال التوجيه التربوى داخل المدارس وخارجها من خلال نشر الفكر الذى يساعد على تحقيق العمل التنموى مع استثمار كافة امكانيات المؤسسات التعليمية وربطها بالمجتمع المحلى [1].

وبالتالى يمكن أن يشترك النساء والرجال فى قيادة العمل التنموى داخل المجتمع المحلى لزيادة برامج التنمية القائمة على التخطيط العلمى الدقيق الذى يعنى احتياجات الأفراد ويخلصهم من الهموم والمشكلات المزمنة.

(2) المشاركة:

لقد شهدت نهاية السبعينيات اخفاق العديد من المشروعات التنموية الطموحة التى قادتها وتبنتها بعض الدول فى العالم الثالث ووصل هذا الاخفاق إلى ذروته فى أواخر الثمانينيات بسقوط المنظمة الاشتراكية وفلسفة التحول إلى نظام عالمى جديد

(1) Development of Personal Leadership Attributes and the performance of Managerial functions of Hispanic women in administrative roles at selected community colleges, Texa A university, Cole-Bryan 1998, P. 177.

تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة. وينعكس ذلك كله على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى ظل عولمة الاقتصاد والثقافة والقيم من خلال آليات متعددة منها اعادة الهيكلة والخصخصة، وانسحاب الدولة أو على الأقل اختزال دورها إلى الحد الأدنى فى مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية ورفع الدعم وتحرير السياسات والالحاح على تقليص دور الدولة ووظائفها، ويواكب ذلك آليات ثقافية تؤدى إلى عولمة القيم والعادات، وغير ذلك مما يروج لأنماط ثقافية بعينها. وذلك قد بعث مفهومًا ليبراليًا للتنمية غير المرتبط بخطة قومية شاملة لتعبئة الموارد وتنميتها وتوجيهها لإشباع الاحتياجات الخاصة بأفراد المجتمع والتى تستهدف تحسين ظروف الحياة وترقيتها بما يعود على كافة فئاته وشرائحه وطبقاته [1].

ومن هنا تبرز أهمية القيادة المحلية فى تطويق كل المشكلات التى ظهرت أخيرًا من خلال تجميع كل القوى الاجتماعية والسياسية للمساهمة فى انجاح مشروعات التنمية بواسطة المشاركة الإيجابية سواء كان بالمال لتنشيط المشروعات الاقتصادية والخدمية أو بالرأى لتقديم العون الفنى والمعنوى لزيادة تعبئة المشاركين وفاعليتهم فى عملية التنمية.

والملاحظ أن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلى مدى بعيد توزيع القوة فى المجتمع بمعنى القدرة على احداث تأثير فى الآخر الذى قد يكون فردًا أو جماعة أو مجتمعًا بأكمله. كذلك فإن المشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة إذ أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله، بل تستهدف تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر فى الحياة الاجتماعية، والقيادة المحلية يمكنها توسيع نطاق المشاركة باعتبارها العملية التى يلعب الفرد من

---

(1) محمود عودة: دراسات مصرية فى علم الإجتماع، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 2002، ص ص 219، 220.

خلالها دورًا فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى مجتمعه والتى تتيح له الفرصة فى الاسهام فى وضع الأهداف العامة لمجتمعه، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وانجازها، كما تنطوى هذه المشاركة على اختيار الأفراد لحكامهم وفى صياغة الحياة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة [1].

وتشترط عملية المشاركة لدى القادة درجة من التمكين فى الحياة العامة حيث أنه فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار وتحقيق الأوضاع والأهداف التى يرغبها المجتمع المحلى ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تفترض وتعنى درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة القائد على تحقيق ارادته وتطلعاته على الصعيد الاجتماعى، ويرتبط مفهوم التمكين بتحقيق الذات ويشير إلى الوعى والمعرفة والخبرة أو القابلية لامتلاك العناصر الضرورية للمشاركة ومقارنة الضغوط الاجتماعية. وعلى أى حال فإن المشاركة تعنى مدى القدرة على الفعل وصنع الظروف ومقارنة الضغوط وصولا إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة [2] التى يرغبها القادة المحليين فى تغيير ظروف مجتمعاتهم الصعبة.

ولا شك أن قوة دفع المشاركة داخل المجتمع المحلى يعنى أن يتحمل كل فرد مسئولية داخل المجتمع فى عملية التغيير ودفع المشروعات الاقتصادية لتحسين الظروف المادية والبيئية التى يعانى منها السكان المحليين ويمكن عرض ثلاث قيم جوهرية تتأثر بعملية المشاركة منها:

1- القدرة على اشباع الحاجات الأساسية التى تضمن استمرار الحياة مثل الغذاء والمسكن والصحة والحماية بحيث يؤدى غياب أحد هذه الجوانب إلى حدوث

---

(1) محمود عودة: دراسات فى علم الإجتماع الريفى والتنمية، نبيل للطباعة، القاهرة، 2003، ص ص 399-400 .

(2) المرجع السابق: ص ص 401-402.

حالة من التخلف، والمشاركة الحقيقية بين أفراد المجتمع تعمل على تخفيف حدة هذا التخلف من خلال التعاون والتضامن الاجتماعى.

2- القدرة على تحقيق الذات من خلال احساس الأفراد بالاحترام والكرامة، رغم أن هذه القيم قد تختلف من مجتمع لآخر، كما أنها لابد وأن تتحقق فى اطار حد أدنى من الاشباع المادى.

3- القدرة على الاختيار وهو احساس الأفراد بالتحرر من الضغوط المادية للحياة وكذلك الضغوط الاجتماعية والطبيعية. وتتضمن إحساسه بالعضوية والأمان الاجتماعى [1].

ويرى ماسلو أن مشاركة الفرد مع الآخرين داخل المجتمع لاشباع حاجاته وفق نظام صاعد من الحاجات الأدنى إلى الأعلى والعكس، كما يؤكد أن المشاركة قد تتعرض للتعويق أو التيسير بسبب طبيعة المجتمع والبيئة المحيطة بالفرد، ويرى لويس أنه توجد علاقة بين النمو الاقتصادى واتساع المشاركة وقدرة الفرد على الاختيار، حينما أكد أن النمو الاقتصادى لا يعنى أن الثروة تؤدى إلى السعادة، ولكنه يعنى أن الثروة أو الوفرة الاقتصادية تعنى توسيع مساحة القدرة على المشاركة والاختيار، أى تمكين الأفراد من زيادة تحكمهم وسيطرتهم على البيئة من خلال المشاركة فى العملية الإنتاجية والتمكين فى توسيع القدرة على اختيار السلع والخدمات التى تحقق أكبر قدر من الإحساس بالرفاهية [2].

---

(1) هناء الجوهرى: دراسات مصرية فى علم الإجتماع، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص253.

(1) المرجع السابق ص 254

والمشاركة المبنية على الوعى بمصالح المجتمع يمكن أن تسهم فى الحد من الفجوة بين التخلف الذى يعانى منه قطاعات كبيرة من المجتمعات والتقدم المبنى على أساس التكامل والعمل المشترك الذى يعزز دور الجماعة فى العمل التنموى.

ويؤيد هذا الرأى الدراسة التى تشير إلى دور القيادة المحلية فى تنمية مهارات التعاون للربط بين الأسرة والمدرسة، والمدرسة والمجتمع من أجل تحسين العملية التعليمية وتوفير مناخ مناسب للشباب للمساهمة بجهودهم داخل المجتمع المحلى، وقد نجح القادة فى هذه الدراسة بنشر فكر الوعى والتعاون من خلال اللقاءات والندوات والمحاضرات بين أطراف العملية، وقد جاءت هذه الأفكار بنتائج تكشف عن ارتفاع معدل التعاون والمشاركة بين المجتمع والمدرسة فى صورة أطفال على مستوى تعليمى ومهارى يساعد على تدعيم دورهم الابتكارى داخل المجتمع،

وقد كشفت هذه الدراسة عن الدور الذى قام به قادة المجتمع والمدرسين فى تعزيز المشاركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، ويتمثل ذلك فى تحسين أحوال الأطفال والشباب والعائلات من أجل زيادة الوعى والتعاون بين جميع قطاعات المجتمع بهدف تحقيق المشاركة الفعالة التى نتج عنها مشروعات مشتركة شملت جميع فئات المجتمع وأثرت فى نمو المجتمع وزيادة قدرته على مواجهة المشكلات [1].

وهذه الدراسة تؤكد أن العملية التربوية والتعليمية ليست فقط مقصورة على المدرسة والأسرة ولكن هناك مشاركة بين جميع الأطراف التى يهمها هذا الأمر لأن النتائج تخص جميع الأطراف ولذلك فإن اتخاذ القرارات لابد وأن تكون بالاتفاق المشترك بين الأسرة والمجتمع وقادة الرأى والمدرسة لمحاولة علاج كل المشكلات

---

(1) Kirkpatrick-Banita-Jean, Critical Elements in the Development of a New Family-School Community partnership Initiative: An Asset Building Approach, University of Minnesota 1997, P. 199.

واستقرار العملية التعليمية والتربوية وخاصة فيما يتعلق بانتماء الأطفال والشباب وحرصهم على تطوير المجتمع والولاء له. ولذلك تعانى كثير من دول العالم الثالث من أزمات تربوية وتعليمية نتيجة انفراد السلطة المحلية باتخاذ القرار دون مشاركة المعنيين فى الأمر.

والقيادة المحلية من خلال التغيير الثقافى تستطيع تعديل كثير من البرامج التنموية وتجعلها فى صالح عملية التنمية إذا توافقت القيادة مع أعضاء المجتمع ثقافيًا واجتماعيًا. والمشاركة فكر يمكن أن تترجم إلى عمل ونشاط فى حالة قبول هذا الفكر من قبل أعضاء المجتمع.

(3) اتخاذ القرارات:

يلاحظ أن مشكلات التنمية المحلية دائما ما تتلخص فى الدول النامية فى عجز المجتمعات عن اختيار القرار المناسب والتوقيت الذى يحتاج هذا القرار، ويمكن أن يعود ذلك إلى أن القرارات دائما تصدر من القمة دون التعرف على احتياجات القاعدة وهى أعضاء المجتمع، ولذلك ظهرت مشكلات عديدة تتعلق بالمشروعات والأفراد، الأمر الذى دعا إلى بروز قيادات محلية تسعى لبلورة أفكار المجتمع وصياغتها فى شكل قرارات تسمح بالتطبيق من خلال التفاف أعضاء المجتمع والموافقة عليها.

وفى واقع الأمر تعتبر عملية صنع القرار ما هى إلا عملية اجتماعية لأن صياغة القرار يأتى من خلال واقع اجتماعى وثقافى يعيشه المجتمع كما أنها عملية مستمرة ويشترك فى صنع القرار أصحاب المصلحة الحقيقية فى اتخاذه حتى تضمن فعالية تنفيذه إذا تم ذلك بأسلوب ديمقراطى، وحقيقة الأمر فإن عملية صنع القرار فى الوقت الحاضر إنما تتم فى ظروف معقدة تسودها النزعة المادية مع تعقد العلاقات ولذلك فإن التحليل التنظيمى لصنع القرار يجىء بشكل دينامى ربما بات أيضا بشكل استاتيكى ثابت بحسب أدوار القيادات وتنظيماتهم وعلاقاتهم مع بعضهم، ويعنى ذلك

أن اتخاذ قرار تنمية المجتمعات الريفية إذا اتخذ بأسلوب ديمقراطى فإنما يأتى من خلال الجهد المشترك بين القيادات وأفراد المجتمع والجهات التنفيذية وبالتالى يمكن الاطمئنان لسلامة تنفيذه لأنه نابع من المجتمع [1].

وعملية التنمية الريفية تتأثر بكافة الجهود التى يبذلها الأفراد للتأثير فى القيادات ومعاونتها فى اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التى تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة فى اتخاذ القرار قيمة اجتماعية فى ذاتها وأسلوب اجتماعى يحقق مزايا عديدة. ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة الأفراد من الفرص المتاحة لهم للتأثير فى السياسات والقرارات التى تمس مصالحهم [2].

وصناعة القرار إذا تمت من خلال قيم الجماعة وفلسفة المجتمع، سوف يكون القرار نابع من الأغلبية وتحافظ عليه من أجل حماية المصالح العامة الذى صدر من أجلها، وبالتالى تكون السياسات التى تتبناها القيادات مبنية على رؤية المجتمع لمصالحه، ويعتبر ذلك دليل على تضافر المصالح .

كما أن صناعة القرار من خلال تأييد القيادات المحلية تكون بمشاركة أعضاء المجتمع وتفاعلهم كى يتمكنوا من صناعة قرارات تحتمها مصلحة الجماعة وبذلك يصبح المشاركين لهم وزنهم وتأثيرهم على التوصل إلى القرار المناسب بفضل أداء رشيد يستمد قوته من النسق القيمى للمشاركين لأن تفكيرهم نابع من اعتقادهم، كما أن هناك عوامل تؤثر على المشاركة فى صنع القرار ما يحيط به من ظروف بيئية اجتماعية ليكون لها تأثيرات ذات معنى وهى تتمثل فى قوة المشاركة

---

(1) إسماعيل عبد البارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص 97.

(2) عبدالهادى الجوهرى: علم إجتماع الإدارة مفاهيم وقضايا، مرجع سابق، ص 197.

فى صنع القرار والقيم السائدة [1]. كذلك مدى أهمية القرار بالنسبة للمجتمع والمشاركين ومدى التعارض بين المصالح العامة والخاصة.

وفى الحقيقة كلما اتسعت دائرة المشاركة والتفكير فى مصالح وقضايا المجتمع، ازدادت المناقشات وظهرت المعلومات والخبرات وتنوعت الآراء لإثراء فكرة القرار من أجل ظهوره بشكل يتلاءم مع مصلحة المجتمع وقدراته وموارده، الأمر الذى يساعد على اتخاذ القرارات بشكل يتفق مع رغبات الأفراد ويأتى لحل مشكلاتهم ولا ينتج عنه آثار جانبية أو متضررين.

وتشير الدراسة التى أعدها مللين جيمس Mullen James إلى أن القيادة داخل المجتمع المحلى يمكنها أن تقوم بتطوير الأنظمة السياسية والتعليمية من خلال اقناع أفراد المجتمع بأهمية التطوير وتحسين مستويات الآداء وهذا الأمر لا يأتى بقرار سياسى قبل أن تؤهل القيادات المحلية الجماعات باختيار بدائل تنموية جديدة تعمل على زيادة فاعلية أنشطة الأفراد فى المجتمع كذلك يرى مللين أن الاستراتيجيات والقرارات لا يمكن اتخاذها بشكل منفرد دون تجريبها فى الواقع الاجتماعى والتأكد من أن هذه القرارات تقبل من المجتمع، مع النظر بدقة إلى القرارات والسياسات التنموية التاريخية من أجل تحليلها والإبقاء على ما يصلح لها [2].

وقد اهتمت دراسة تنمية القيادة النسائية فى مجتمع آيوا بدور المرأة بوصفها شريك أساسى فى المجتمع وذلك من خلال تعزيز المهارات القيادية بمراكز التدريب لدراسة كافة القضايا والمشكلات التى يعانى منها المجتمع كذلك تعرف القيادات النسائية على كيفية ادارة العمل الاجتماعى وأساليب القيادة النسائية والتحديات التى

---

(1) إسماعيل عبد البارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص98.

(2) Mullen-James-Hayes, Executive Leadership and Political Decision-Making: A Case Study of the Development and Evaluation of the Community College system in the commonwealth of Massachusetts, 1957-1962, University of Massachusetts, William, 1994, P. 285.

تواجهها والأدوار التى تستطيع أن تؤديها من خلال المؤسسات التطوعية والمدارس الموجودة داخل المجتمع، وأكدت الدراسة على أهمية دور القيادة النسائية فى صنع القرارات المصيرية داخل المجتمع لأنها تتأثر أكثر من الرجل بالخدمات والمشكلات المطروحة فى المجتمع، فعلى الأقل تستطيع أن تدير الشبكات الاجتماعية من أجل المساهمة فى اتخاذ القرارات وتعزيز دورها فى الأنشطة التنموية خاصة فيما يتعلق بدورها المنزلى والتربوى [1].

وإذا كانت مشاركة المرأة فى صنع القرار فى مجتمعها يُعد مقياسًا للديمقراطية، فمعنى ذلك أن الطريق مازال طويلاً أمام كل مجتمع لتحقيق الديمقراطية الحقيقية. ورغم أن المرأة تشترك بأعداد متزايدة فى الحياة العامة فى كل أنحاء العالم من خلال الاشتراك فى الجمعيات والمنظمات التطوعية، فإنها لازالت خارج نطاق القوة العقلية ودوائر صنع القرار فى المجتمعات. وحتى وإن كانت الفجوة بين المشاركة للمرأة والرجل آخذة فى الضيق إلى حد ما [2]، وذلك لأن دورها فى اتخاذ القرارات المهمة لا يقل أهمية عن دور الرجال لأنها تقوم بدور اجتماعى واقتصادى وتربوى فعال داخل المجتمع.

وايذاء هذا الدور الهام يمكن تحديد بعض الآليات التى تعمل على تفعيل مشاركة المرأة فى اتخاذ القرارات داخل المجتمع ومنها:

1- تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والاجتماعية فى مجال ممارسة الحياة العامة والاستفادة من خبرات السيدات الأخريات.

---

(1) Galbsth-Glenda-Kay, Women's Leadership Development: A Case Study Involving Iowa's Community Colleges and the Leadership Institute for A New Century, Iowa State University, 1995, P. 209.

(2) هناء الجوهرى: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط1، 2002، ص263.

2- مشاركة المرأة فى أعمال اللجان بقدر الإمكان لتفهم دورها فى الحياة العامة والاستفادة من جهودها

3- ضرورة زيادة أعداد النساء ومشاركتهم فى اتخاذ القرارات فى كافة مجالات التنمية ومشاركتها فى المنظمات الاجتماعية التطوعية [1].

4- تأهيل المجتمع لقبول اشتراك المرأة فى مائدة اتخاذ القرار وتغيير المفاهيم والسنن التى تفرض ذلك.

5- لابد للمنظمات الاجتماعية أن تبرز دور المرأة فى المجال الاجتماعى وأهميته فى القضاء على الكثير من المشكلات وتدخلها فى حسم كثير من القضايا التى تعانى منها المرأة داخل المجتمع فضلا عن تقديم الرأى والخبرة.

6- تفاعل القيادة المحلية سواء كانت رجل أم امرأة لمصلحة المجتمع وتقديم الإسهامات والخبرات الفنية والمادية مع تقديم المتطوعين من الأتباع المؤيدين لأفكارهم.

وعلى أى حال فإن اتخاذ القرار فى الآونة الأخيرة ليس مشكلة نظرًا لتوفر المعلومات عن طريق شبكات الاتصال وزيادة مساحة الديمقراطية، الأمر الذى يبقى معه مدى التفاعل والتعاون بين القيادات المحلية وأفراد المجتمع من أجل تحقيق برامج التنمية المحلية التى يرغبها الأفراد وتعمل على تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والقرية والمدينة. لذلك فإن القيادة المحلية الآن تتحمل مسئولياتها تجاه الأفراد من خلال التأثير وتغيير المفاهيم المعوقة لأداء القيادة المحلية الرشيدة.

(4) استثمار الموارد:

---

(2) المرجع السابق: ص 276.

ظلت برامج التنمية المحلية لفترات طويلة من الزمن تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى المجتمعات المحلية لكنها لم تستطيع إحداث هذا التغيير لأن هذه البرامج كانت تخاطب الجوانب المادية المستوردة من الخارج والتى لا تتوافق مع الظروف الراهنة، ولا تضع فى اعتباراتها الموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية، وعلى أى حال فإن الجانبين لا يمكن فصلها عن بعض لأهميتها المشتركة فى احداث التنمية الحقيقية، ولكن مع التيارات الحديثة بدأ القادة المحليين دراسة مجتمعاتهم والتركيز على تحديد الموارد المادية المتاحة التى يمكن استخدامها أو تطويرها، كذلك النظر بأهمية قصوى إلى الموارد البشرية باعتبارها العمود الفقرى لعملية التنمية المحلية وزيادة القدرة الانتاجية، وهذا الأمر قد لفت انتباه القادة فى اعادة هيكلة الموارد البشرية وتوظيفها لخدمة البرامج التنموية الجديدة التى تعتمد على الانجاز الجماعى لخدمة المجتمع وأصبح دور الفرد فى مجتمعه الآن أكثر أهمية مما كان فى السابق، وقد فرض ذلك على القادة المحليين بضرورة فتح مجالات تدريبية تساعد الأفراد على اعادة تحويلهم فى مجالات الانتاج والخدمة العامة بما يتفق مع برامج التنمية المعدة من قبل المجتمع المحلى .

ويُضاف إلى ذلك أقصى استغلال للموارد المختلفة المتاحة مهما بدت معوقة لعملية التنمية وهو ما أسماه ماوتس تونج مزايا التخلف وأطلق عليه عبدالمجيد فراج استثمار التخلف وأفضل مثال هو استثمار الثروة البشرية المتزايدة مهما بدت معوقة للتنمية الاجتماعية، مثلما حدث فى التجارب الآسيوية وبدلا من السعى نحو خفض معدلات هذه الزيادة السكانية يمكن استغلالها كأيدى عاملة تستخدم التكنولوجيا التقليدية والخبرات الشعبية، وإذا تمت هذه المراجعة فى ضوء مثل هذه المعايير وخصوصية المجتمعات يمكن الوصول إلى أفضل استخدام ممكن[1].

---

(1) هناء الجوهرى: المرجع السابق، ص255.

ويمكن استغلال كل الجهود والطاقات البشرية داخل المجتمع المحلى الذى يحتاج إلى التطوير والتحسين فى الأداء الانسانى الذى ظل لفترة طويلة يعانى الخمول والكسل والتواكل، وقد أفرز ذلك ظاهرة جديدة مثل التسول التى جعلت المجتمع يتحمل أعداد كبيرة من الأفراد الذين يشتغلون بأعمال هامشية تعود عليه بالنفع وتضر بمصالح المجتمع، ولذلك حاولت القيادات المحلية فى بداية وضع الخطط التنموية تضييق الخناق على هذه الأعمال وتحويلها إلى أعمال منتجة يستفيد منها الفرد والمجتمع.

وكشف دراسة أجريت فى كندا حول دور القيادة فى تأهيل المعوقين وتحسين قدراتهم للمشاركة فى برامج التنمية، عن تقديم برامج تعليمية وصحية لمجموعة من المعوقين ثم تم تشغيلهم داخل المجتمع المحلى، الأمر الذى نتج عنه أنشطة تنموية فعالة أدت إلى تحسين دخول هؤلاء الأفراد ثم زيادة القدرة الانتاجية لهم نتيجة التدريبات المستمرة على أحدث الوسائل التى تعينهم على العمل، وبالتالى حدث تحسن على المستوى الاقتصادى العائلى لهؤلاء الأفراد، ثم أصبحوا مشاركين بفاعلية مع نظرائهم داخل المجتمع، وانضم هؤلاء المعوقين داخل المجتمع كأفراد مؤثرين فى عملية تنمية المجتمع المحلى بقدرة وكفاءة عالية[1].

وفى ضوء ذلك على القيادة أن تضع فى تصوراتها الربط بين استمرارية تنمية المجتمع ومدى قدرة الأفراد بكافة أشكالهم وانتماءاتهم على العطاء فى برامج التنمية.

ويمكن للقيادة أن تبنى استراتيجيتها من أجل تحقيق درجة مناسبة من التكامل فى البرامج التى تهدف إلى الاستثمار البشرى ووضع الخطط المناسبة التى يمكن توظيفها والمشروعات الممكن تنفيذها عند تحقيق هذه الأهداف على المستوى المحلى وفقًا لما يلى:

---

(2) Jurkowski-Elaine-Theresa, Leadership Community participation in Resource Planning Development for Individuals with Physical Disoblities, University of Chicago, 1997, P. 305.

1- المحافظة على المال العام.

2- اتخاذ القرارات التى تستهدف الصالح العام للمجتمع ككل.

3- الحد من الفاقد والهدر المادى والبشرى والزمنى ومنعه أو تقليله.

4- زيادة كفاءة الأفراد والهيئات التى تعمل داخل المجتمع وزيادة الإنتاجية

5- زيادة فعالية الخدمات والجهود والأنشطة المتاحة، على أن تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات الأفراد وأكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع.

6- أن يأخذ كل فرد بقدر ما يعطى بل يجب أن يكون عطائه أكثر.

7- الاهتمام بالكيف والنوع أكثر من الاهتمام بالكم.

8- تنمية الاتجاه نحو الاستقلالية السلوكية بدلا من سلوك الاتكال، وتدعيم مشاركة الأفراد فى حل مشكلاتهم بأنفسهم [1].

وإذا كانت الموارد البشرية لها دلالتها فى التنمية المحلية فلابد وأن تتلازم مع الموارد الاقتصادية والطبيعية حتى يحدث التكامل فى عناصر التنمية، فالقيادة المحلية تعطى الموارد الاقتصادية والطبيعية أهمية سواء فى زيادة قدرتها أو ترشيدها، وتنميتها بغرض تعظيم الاستفادة منها، وذلك لأن المجتمعات المحلية ظلت لسنوات طويلة تعانى من سوء الاستخدام والاستثمار فى هذا النشاط الأمر الذى أدى إلى زيادة معدلات الفقر فى هذه المجتمعات برغم وجود كافة الموارد الاقتصادية سواء كان رأس مال أو أنشطة زراعية أو اقتصادية كذلك يوجد موارد طبيعية مثل الطاقة بأنواعها أو الأرض، مصادر المياه ولكن يبقى التخطيط والترشيد من قبل القيادة واقناع الأفراد بضرورة الاستثمار الجيد مع الترشيد المناسب. والملاحظ أن كثير من الأشياء التى أوجدتها الطبيعة لم تصبح موارد إلى أن بدأ

---

(1) أحمد مجدى حجازى: دراسات مصرية فى علم الإجتماع، مرجع سابق، ص267.

الانسان يبذل عليها بعض الجهد. ولهذا فإنه رغم ثبات كميات الموارد الطبيعية فإن يد الإنسان ما أن امتدت إليها إلا ووسعت من استخداماتها وطاقاتها.

1- فالاستهلاك والاكتشاف. قد أظهر أشياء لم تكن تستخدم من قبل، وقد يكون فى باطن الأرض أشياء غير معروفة.

2- طرق جديدة لاستخدام الموارد قد تزيد قيمتها الاقتصادية من خلال التعرف على طرق الكشف عن هذه الموارد والبحث واستخدام الوسائل العلمية فى تسخير كل الظروف والإمكانيات الموجودة داخل المجتمع لصالح برامج التنمية.

3- التجارة جعلت الموارد متوافرة بعيدًا عن مناطق وجودها فوسائل النقل الرخيصة وتطور نظم التبادل أدت إلى زيادة استفادة الأفراد من هذه الموارد شريطة الاستخدام المناسب [1].

ويعتبر القادة فى المجتمع المحلى تنمية الموارد الزراعية هدف استراتيجى فى المدى الطويل بينما يعتبر صيانتها والحفاظ على قدرتها الإنتاجية هدفًا قوميًا فى كل من المدى القصير والطويل وهذا الهدف يشكل استراتيجية طويلة الأجل فى التنمية المحلية، ومما لا شك فيه أن السياسة الزراعية تستهدف الحد من سوء استخدام الأراضى الزرعية بالتجريف أو الاستقطاع للتوسع العمرانى، كما أنها تستهدف بالتعاون مع وزارة الرى ترشيد استخدام وتوزيع مياه الرى والنهوض بخصوبة الأرض الزراعية لرفع إنتاجها فضلاً عن أن الموارد البشرية والزراعية عن طريق التعليم والتدريب يمكن أن ترفع زيادة غلة الفدان مع الجودة [2].

---

(1) محمود سمير طوبار: الموارد الإقتصادية، النسر الذهبى، دار السلام، 2000، ص ص 65-66.

(2) محمد سلطان أبو على: المدخل للموارد الإقتصادية، الولاء الحديثة، شبين الكوم،199، ص112.

وفى حقيقة الأمر يتوقف تنفيذ ذلك على قدرة وكفاءة القيادة المحلية فى الربط بين استثمار القدرات البشرية من خلال التدريب والوعى واستيعاب التكنولوچيا الجديدة الملائمة مع الحفاظ على الثروات الطبيعية والاقتصادية المتاحة داخل المجتمع، واستثمار كافة الامكانيات بكفاءة والحد من الفاقد فضلاً عن الترشيد فى الاستهلاك.

(5) البطالة:

تُعد ظاهرة البطالة أحد المعوقات الرئيسية لنمو المجتمع المحلى الريفى الذى يعانى أساسًا من تدهور البنية الأساسية والبنية الاجتماعية فضلاً عن زيادة حجم التسول وهبوط مستوى الدخل وانخفاض الانتاجية، وذلك لارتباط هذه الظاهرة ببعض العادات والتقاليد التى تساعد على تطورها وانتشارها، كذلك بحث الأفراد عن المكسب السريع بأى طريقة حتى ولو على حساب مصلحة المجتمع، ولذلك اتجه بعض القادة المحليين إلى النظر لهذه الظاهرة لمحاولة تعديلها والقضاء عليها من خلال تدعيم المجتمع بأنشطة اقتصادية قائمة على المجتمع استهلاكًا وانتاجًا من خلال موارد المجتمع ذاته.

والبطالة تشكل عبئًا أكبر من العبء الاقتصادى إذ أنها تمثل مشكلة اجتماعية، فالتعطل يعنى فقدان المهارة وفقدان فى احترام الذات وتوترًا فى اخلاقيات المجتمع ومن ثم وجود الاضطرابات السياسية والاجتماعية وانتشار الجريمة، كما تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير مشروعة لإعالة أنفسهم وأسرهم [1]. وبالتالى يفقد المجتمع قدرات هامة يمكن الاستعانة بها فى تنفيذ برامج تنموية تحقق عوائد كبيرة تعمل على تخفيض حدة الفقر.

---

(1) طلعت الدمرداش، الموارد الإقتصادية، القدس، الزقازيق، ط1، 2004، ص129.

وفى الآونة الأخيرة ازدادت معدلات البطالة بشكل كبير مما أدى إلى تعطيل قدرات كثيرة من أفراد الأسر لم يستفد منها وخاصة فيما يتعلق بالشباب، الذى فقد كثير من المعايير والقيم بسبب عدم وجود عمل يحقق من خلاله ذاته. وكذلك كان هناك تأثير للبطالة على مستوى العائلة بنقص الدخول وهبوط مستوى المعيشة وتدنى الحالة الصحية، وقد يكون من بين الأسباب التى أدت إلى ذلك الجمود الفكرى أو عدم وجود ابتكار فى العمل أو التعرف على الأنشطة المطلوبة للمجتمع المحلى، فضلاً عن قصور فى العمل الجماعى الذى كان يشبع الكثير من الاحتياجات ويأتى بنتائج اقتصادية كبيرة وهنا يأتى دور القائد المحلى فى تدعيم العلاقات الاجتماعية واعادة تيسير العمل الجماعى لتوجيه الاستثمارات البشرية فى مجالات ابتكارية جديدة يحتاجها المجتمع المحلى كذلك تنشيط العمل الجماعى يخفف من حدة البطالة فى المجتمع المحلى [1].

ومواجهة حالة البطالة التى تؤثر على برامج التنمية المحلية تأتى من خلال تشجيع أفراد المجتمع فى التدريب على الأعمال الدائمة الجديدة وخاصة أن هناك فترات تتعرض فيها العمالة إلى بطالة تامة تؤدى إلى ضعف إنجاز الفرد فى العمل وتحد من مدخلاته، الأمر الذى يتطلب إعادة هيكلة هذه العمالة بالرغم من هذه الخطوات تتطلب جهود فى إقناع العمالة بقبول التغيير[2].

وعند شروع القيادة المحلية فى وضع خطط تنمية المجتمع فإنهم يضعوا فى الاعتبار تقديم مساعدات ذاتية من خلال المساهمات المباشرة فى عمل المشروعات الاقتصادية ذات العائد المجزى مع زيادة حجم الصناعات الصغيرة القائمة على الانتاج الزراعى والحيوانى، ويرى البعض أن القيادات المحلية عليها أعباء فى تقديم الخبرات فى مجال المشروعات الصغيرة من خلال الاستعانة بالخبراء الموجودين

---

(1) Chris de Neubourg, Unemployment Labour Slack and Labour Market Accounting Theory Evidence and Policy, Elscvier sciene Publishers, B.V. 1988, P. 16.
(3) Ibid, P. 76.

داخل المجتمع المحلى أو خارجه لتصميم التجارب على الأفراد الذين يعانون من عدم وجود عمل. وهناك تجارب محلية فى كثير من المجتمعات أثبتت دورها الفعال فى تقليص حجم البطالة مع زيادة الدخل العائلى [1].

وقد حددت القيادة المحلية مجموعة من الأهداف تحاول الوصول إليها للحد من البطالة والاضطرابات الاجتماعية ومنها:

(1) تنمية الجهود الشخصية المحلية لزيادة فاعلية الأنشطة الاقتصادية مع فتح مجالات لأعمال جديدة تستوعب أكبر عدد ممكن.

(2) تنمية الأسواق والرقابة على السلع وزيادة الأنشطة التجارية لاستيعابها الأعداد المناسبة من العمالة

(3) العمل على زيادة قدرة الصناعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو أماكن واسعة لإيجاد فرص عمل، على أن تكون هذه الصناعات جديدة يحتاجها المجتمع وذات جودة فائقة.

(4) البحث دائمًا عن ابتكار فرص عمل جديدة تقوم على الأنشطة الزراعية تتسم بأنها مشروعات مكملة لصناعات قائمة لضمان الاستمرارية [2].

(5) مد أفراد المجتمع بوسائل الإنتاج اللازمة للعمل مع تحسين الأداء وتقديم العون الفنى للصناعات الصغيرة.

(6) تعديل سلوكيات أفراد المجتمع وتحسين مستوى العلاقات الاجتماعية لجذب الاستثمارات الصغيرة والاستفادة بها داخل المجتمع المحلى.

(7) لابد من تعويد أفراد المجتمع على الطموح واستغلال القدرات والإمكانيات المتاحة ونبذ السلبية والاستغلال الذى يعرقل النشاط الاقتصادي.

---

(1) Kaushik Basu, Lectures in Industrial orgainsation Theory, Balck Well Oxford, 1993, P. 93.
(2) Ibid, P. 203.

(8) تدعيم سياسة الإنتاج العائلى كنواة للإنتاج الجماعى الذى يلتهم وقت أفراد المجتمع وجذب أعداد كبيرة من العمالة لزيادة الإنتاج [1].

وفى واقع الأمر إن لم يكن هناك اتفاق بين القيادة المحلية وأفراد المجتمع على مواجهة البطالة سوف تستمر وتلتهم كل الجهود التى تُبذل من أجل تنمية المجتمع، لذلك لابد وأن يكون هناك اصرار على حل المشكلة على مستوى المجتمع المحلى من خلال بذل كل الجهود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتطوعية من أجل تقديم الخبرات والمعلومات التى تفيد فى ازالة أو التخفيف من هذه الظاهرة وذلك من خلال البرامج التطوعية والحكومية فضلاً عن دور وسائل الأعلام فى النصح والإرشاد والتوعية من أجل التدريب والتعليم وإعادة الهيكلة والالتفاف حول القيادة بهدف العمل الجماعى.

رابعـاً

القيادة التنموية فى الدراسات السابقة:

يمكن تفسير هذا الدور فى ضوء بعض الدراسات الاجتماعية الحديثة التى ركزت على طبيعة القيادة وتأثيرها على تكوين الشبكات الاجتماعية والإسهام فى تطوير المجتمع المحلى. ويمكن التعرض لبعض منها كالتالى:

(1) دراسة تستهدف التعرف على قدرة القيادة على تنظيم الشبكات الاجتماعية ودورها فى تطوير المجتمع المحلى. فقد طبقت هذه الدراسة على بعض قيادات المؤسسات التنموية التطوعية فى نيوجيرسى للتعرف على مدى فاعلية العلاقات القائمة بين القيادة والجماعات الاجتماعية لتحسين أحوال أعضاء المجتمع من خلال مقابلات نوعية للقيادات البارزة وكانت محاورها، القيادة، القدرة البشرية، المعلومات، نظم الاتصالات أو التكيف مع عمليات التغيير، وتحت دراسة

---

(1) Chris de Neubourg, Op, Cit., PP. 193-194.

الشبكات الاجتماعية من كيفية نجاحها فى تطوير أصول وعلاقات المجتمع، والملاحظ أن الأفكار التى تولدت لدى قيادة الجماعات جاءت من خلال الخبرة والموارد المالية من خارج المجتمع فضلا عن تبرعات الشبكات، وقد لوحظ أن القيادة الواعية استطاعت تطوير مبادرات شاملة بموارد كبيرة الاستثمار فى القدرات البشرية ونظم المعلومات بين الشبكات لمزيد من الدعم المادى والمعنوى، كذلك خلصت هذه الدراسة بأنه لابد من تطوير استراتيجية الموارد البشرية وخلق بيئة تشجع على التعلم والاكتساب فى ايجاد ائتلاف أوسع يساعد مؤسسات المجتمع المدنى على دعم نفسها بغض النظر عن المؤسسات الادارية الرسمية لتخفيف العبء عن البيئات المطحونة [1].

وهذه الدراسة كشفت نجاح بعض القيادات فى استثمار علاقاتها الاجتماعية فى جذب المشاركين فى عملية التنمية والتطوير بالنسبة لمستويات الأداء والإنجاز وإيجاد فرص فى مجالات الاستثمار المادى والبشرى وذلك لرفع المعاناة عن الطبقات المطحونة داخل المجتمع المحلى دون انتظار للقادة الرسميين التى تحيطهم المشكلات الاقتصادية والإدارية من كل جانب وعدم تفرغهم للمجتمعات المحلية التى تحيطها المشكلات.

(2) تصميم وتنفيذ منهج لتنمية قيادة المجتمع المحلى (نموذج تقييم). كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مناهج العمل القيادى داخل بعض مؤسسات التنمية المحلية فى نيووارك، نيوجرسى لاكتشاف الخطط والمهارات التى ساعدت على عمليات التطوير.

كما استخدمت هذه الدراسة تصميم بحوث العمل الذى ضم مشاركة لمدة عامين وجهد التخطيط بين الباحثين من جامعة تمبل وممارسين من جمعية المجتمع

---

(1) Zdenek-Robert-oren, Leadership is not Enough the importance of organization capacity and social net works, In community development, University of Southern, California (0208) 1998, P. 254.

الجديد المنوطة بعمليات التطوير فى المجتمع وكان تصميم منهج الدراسة مبنية على أسلوب الأهداف المقررة مسبقاً عند تيلور Tyler وقد اكتشفت الدراسة أسلوب التخطيط القائم على عمليات الخبرة والتدريب على برامج تنمية المجتمع المتعلقة بكافة الجوانب المختلفة، كما أن القيادات المحلية لا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية بل تحاول تنمية الأفراد المشاركين من خلال برامج الوعى والإدارة الذاتية مع تحقيق التعاون بين القيادات المحلية وأعضاء المجتمع [1].

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج يمكن الاستفادة منه فى تدريب القيادات المحلية على أسس العمل التطوعى والتنموى بهدف تحقيق العبء عن الأجهزة المحلية وتغيير أهداف المجتمع المحلى بتطوير تطلعات أعضاءه من خلال المؤسسات التدريبية التطوعية مثل جمعيات تنمية المجتمع أو من خلال المؤسسات الثقافية المختلفة التى تساعد على نشر الفكر التنموى الذاتى.

(3) القيادة فى المناطق الريفية: عملية تنمية المجتمع المحلى فى جنوب افريقيا. فى هذه الدراسة تم التعرف على دور التنظيمات الاجتماعية المختلفة فى تنمية المجتمع المحلى عام 1994 فى راتوهوك، وهى منطقة ريفية فى اقليم بومادونجا وفى هذه العملية لاحظ الباحث ظهور بعض المشكلات نتيجة رفض بعض أصحاب السلطة أن يتولى كبار السن قيادة المجتمع المحلى من حيث تحديد الاحتياجات أو الأولويات من خلال تفاعلهم مع المجتمع، وجاء ذلك نظير القبلية الوظيفية التى يتمتع بها الموظفين الرسميين على الرغم أن هذا الأمر يتعارض مع رغبات أعضاء المجتمع ، علمًا بأن الموظفين الرسميين كانت لهم حجج فى ذلك وهى : (أ) كبار السن والريفيون يحتاجون إلى المساعدة. (ب) ليس لديهم القدرة على القيادة وتقرير المصير. (جـ) حاجاتهم

---

(1) Notare Andrea, A community: Leadership development curriculum and Assessment Model (leadership development) Temple University (225) 1997, P. 206.

ومتطلباتهم ليست أولوية. وقد كشفت الدراسة أن الموظفين الرسميين معوقين للشكل غير الرسمى لعملية التنمية لمعارضتهم لإختيار المجتمع للقيادة التى تمثلهم والتى تحدد الاحتياجات والمشكلات والتى تجذب العناصر المشاركة والمساهمة فى تحقيق التغيير الاجتماعى الذى يستهدف تغيير المفاهيم والقيم التى تسمح بقبول الفكر التنموى الجديد الذى يعتمد على التنمية الذاتية [1].

(4) القيادات المحلية والتنمية: تحليل وتقييم برنامج قيادى. يمثل غرض هذه الدراسة تقييم فاعلية برنامج فالى للقيادة وهو واحد من أكثر من 300 برنامج قيادة مجتمعية، وقد تم جمع البيانات باستخدام كل الأساليب الكمية والكيفية مع استخدام استبيان من 41 مفردة لجمع بيانات سكانية من 229 من مجموع 328 المشاركين فى برنامج قالى للقيادة، كما تم اجراء 50 مقابلة مكثفة مع ممثلين مختارين من الجماعات المكونة لبرنامج فالى للقيادة. وكان محور اهتمام التحليل هو مدى صدق البيانات التى تم جمعها من الاستبيانات، المقابلات والوثائق المختارة لتحقيق الأهداف المقررة لبرنامج فالى للقيادة، وكشفت النتائج أن هذا البرنامج يختار المشاركين من المتطوعين للعمل فى أنشطة المجتمع المختلفة وأعضاء مجالس ادارات الجمعيات التطوعية، وقد أثبت ثلاثة أرباع المشاركين أنهم راضين عن التركيب المهنى والسكانى لطبقاتهم، برغم أنهم كانوا يؤمنون بأن برنامج فالى للقيادة يعمل على محاولة تحقيق تلك الجهود لم تكن فعالة بالشكل الكافى، كما أن البرنامج لم يحقق الهدف منه وهو تعليم المشاركين مبادىء القيادة ومهاراتها بالشكل المطلوب لأن البرنامج لم يشمل التدريب وعمليات التأهيل. كما حقق البرنامج توسيع وعى المشاركين وفهم قضايا المجتمع، كما أظهر البرنامج قدرة المشاركين على

---

(1) Makgohloa-lobisa-ellen, Leadership in Rural Area: A community development process (South Africa) University of South Africa (0996) 1997, P. 1.

تدبير شئون المجتمع المحلى واتساع مدارك القادة لاستيعاب كل المشكلات والتعامل معها، والملاحظ أن الدراسة أظهرت أن خريجى برنامج فالى للقيادة كانوا متفاعلين فى المؤسسات التطوعية ويعملون فى عدد من مجالس ادارات خدمة المجتمع قبل الحصول على خبرة البرنامج، إلا أن برنامج فالى ساعد على الجمع بين الخبرة والدراسة والمهارة لتحقيق الأنشطة التطوعية بكفاءة عالية [1]. وتكشف الدراسة السابقة أن الخبرة فقط لا تكفى لتحقيق الأنشطة التطوعية بل لابد من حصول القادة المحليين على دورات تساعدهم على ثقل الخبرة بالعلم مع استخدام المنهج العالمى فى تحليل كافة شئون مجتمعاتهم.

وفى الواقع أن الدراسات الاجتماعية السابقة التى حللت القيادة فى المجتمع المحلى نبهت الأذهان إلى ضرورة الاهتمام بهذا المتغير الذى يستطيع تحقيق عمليات التغير الاجتماعى من خلال التأثير الفعال فى كافة أركان المجتمع المحلى نظراً لتأييد أعضاءه لكافة الخطوات التى يتبعها القادة المحليين من خلال الشعور المشترك وعلاقات المصالح التى تؤكد ضرورة الحرص على ازالة كافة المعوقات التى تعرقل دور القيادة فى تيسير عملية التنمية التى تبدأ باتفاق كل أعضاء المجتمع على قضاياهم وقاداتهم، كذلك يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة بأنه لابد من توافر عناصر محددة فى القادة المحليين لكى يتعاملوا مع التنظيمات المختلفة منها:

1- ضرورة استخدام المنهج العلمى عند التعامل مع المشكلات والأزمات.

2- إشراك أفراد المجتمع فى الحلول سواء كانت معنوية أو مادية.

3- تدريب القادة المحليين على أسلوب التعامل مع الأفراد القيادة فى إنجاح المشروعات التطوعية.

---

(1) Crwzeg. Lee, Development community leaders: An analysis and evaluation of a metropolitan leadership program, A sirona state university 1988, P. 236.

4- التفاعل وإنكار الذات بهدف تحقيق أهداف المجتمع .

5- التخطيط القائم على الخبرة والتدريب .

6- إيجاد فرص للاستثمار البشرى والمادى .

7- تنمية المعلومات والاتصالات والتكيف الاجتماعى عند القادة .

خامساً: الإطار الميدانى للبحث

1 -مقدمة

2- أهداف البحث وتساؤلاته

3- المنهج الأدوات

4- تحليل وصف مجتمع البحث

5- نتائج البحث وتوصياته

تثير الأفكار النظرية السابقة قضايا اجتماعية ذات فاعلية خاصة فى قرية ابن العاص التى كانت تعانى منذ زمن بعيد من مشكلات تكاد تقضى على مشاعر الفرد والجماعة، لأن هذه المشكلات تزداد بشكل غير طبيعى لدرجة أن كثير من أفراد القرية موضوع الدراسة هاجروا خارج القرية سواء لقرى أو مدن أخرى أو خارج مصر نظراً لتعقد الحياة وقسوتها نتيجة غياب التخطيط العمرانى والاجتماعى كذلك أدى نقص الثقة بين الأهالى إلى تفاقم المشكلات وارتفاع حدتها، وكان أمل السكان يتجه إلى الدعم الحكومى لتطوير القرية وتحسين خدماتها فى ضوء التغيرات الاجتماعية العالمية التى تستهدف رفع المعاناة عن الجماهير، إلا أن هذا الأمل قد تبدد، ومن خلال ظهور مجموعة من القيادات المحلية التى أخذت على عاتقها مسئولية التطوير من خلال تعديل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبنية الأساسية.

وبناء على ذلك حاول الباحثان قدر الامكان رصد العلاقة بين القيادات المحلية والأهالى فى ضوء الأفكار التى تبنتها القيادات الطبيعية مستهدفة تغيير كل الظروف السلبية وكذلك التعرف على الأنشطة الاجتماعية التطوعية والثقافية ومجالات العمل، كذلك البحث عن عوامل التغير الاجتماعى التى ساعدت هذه القيادات على تبنى مواقف مشتركة بينها وبين الأهالى تختص بالمشاركة الايجابية من أجل تحسين الخدمات معتمدة على الجهود الذاتية المادية والفنية.

كل ذلك ساهم فى ضرورة التعرف على برامج التنمية الريفية التى أعدت داخل القرية من خلال مشاركة المجتمع.

وقد تم تحديد عدة أهداف انطلق منها البحث فى ضوء ما يلى:

- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع الدراسة.
- رصد ملامح التغير الاجتماعى والاقتصادى الذى طرأ على مجتمع البحث
- التعرف على العلاقة بين القيادات المحلية الطبيعية وأهالى مجتمع البحث.
- الكشف عن معوقات التنمية المحلية وأهدافها.
- التعرف على دور القيادات المحلية فى تنمية المشاركة الايجابية.

كما تم وضع مجموعة من التساؤلات يحاول البحث الاجابة عليها وهى:

- ما هى أساليب التنمية الريفية المناسبة لمجتمع البحث؟
- هل القيادات المحلية التطوعية تستطيع تغيير المجتمع القروى؟
- ما هى الأدوار الرئيسة التى تقوم بها القيادات المحلية تجاه مجتمع البحث؟
- ما هى ملامح التغييرات الاجتماعية التى طرأت على مجتمع البحث؟
- ما هى أشكال الجهود التطوعية التى تمت فى مجتمع البحث؟

وقد استخدم هذا البحث عدة مناهج وأدوات منها :

(1) المنهج التاريخى:

حيث تم الاستعانة ببعض الأحداث الماضية التى تصف الفترة الطويلة التى عاشها أهالى القرية موضوع البحث، وبذلك تم وصف الحوادث بطرق منهجية يحاول الباحث ربطها فى سياق زمنى من أجل الاستفادة منها وربط ما حدث فى الماضى بالحاضر [1].

وقد استفاد هذا البحث من المنهج فى تتبع الآثار التنموية والجهد البشرى فى القرية من خلال المحاولات التى يسعى إليها أهل القرية مستفيدين بكل التجارب الماضية التى شكلت صياغة الأحداث التى مرت بهذه القرية، ولذلك تم وضع خطط مبنية على أسس تستهدف تحقيق برامج تنموية يستفيد منها المجتمع بأكمله.

(2) المنهج الانثروبولوجى:

يُستخدم هذا المنهج للتعرف على الحياة اليومية لمجتمع القرية من خلال المخالطة اليومية وعناصر الثقافة والبناء الاجتماعى لجماعة من الأفراد الذين تجتمع بينهم روابط عديدة متنوعة، ويشتركون فى قدر من المصالح والاهتمامات، ويشير إلى ارتباط هذه الجماعة بحيز المكان. من شأن استخدام هذا المنهج أن يسهم فى دراسة علاقات الجيرة باعتبارها علاقات خاصة بأفراد يعيشون فى موقع معين، ويشتركون فى نظم اجتماعية ويعانون من بعض المشكلات وبذلك تتكامل دراسة المجتمع القروى محل الدراسة على المستوى الفردى والاجتماعى، كما يتم التعرف على أساليب الضبط الاجتماعى التى يفرضها المجتمع كذلك تحديد العلاقة بين القيادات الطبيعية المحلية والأهالى والتعرف على نتائج هذه العلاقات، كما يمكن رصد برامج التنمية المحلية القائمة على أساليب المشاركة الذاتية، إلى جانب

---

(1) محمد على محمد: علم الإجتماع والمنهج العلمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1981، ط2، ص227

التعرف على أساليب القيادة الطبيعية التى تمارسها على سلوكيات أفراد المجتمع، وتهتم هذه الدراسة أيضا بالأفعال كما تهتم بالاتجاهات السائدة فى المجتمع [1].

وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات التى ساعدت على تحقيق هذه الدراسة الميدانية ومنها:

(1) الملاحظة:

وقد تم من خلالها رصد أنماط العلاقات والتفاعلات السائدة فى الحياة اليومية داخل مجتمع البحث سواء كان ذلك أثناء تأدية واجب العزاء أو فى المواسم كذلك أثناء ممارسة التجارة مع الوقوف على علاقات الجيرة مؤثر طبيعى على نمط العلاقات الاجتماعية كذلك رصد التفاعلات التى كانت تتم بين القيادات الطبيعية والأهالى من أجل ممارسة العمل التنموى فى صورة جمع التبرعات أو الاتفاقات على المشروعات التى تقرها الجماعة داخل المجتمع، كما تم رصد سلوكيات أفراد المجتمع من خلال الواقع المعاش.

(2) السجلات والوثائق:

تم الاطلاع على بعض الوثائق والسجلات التى تتضمن كثير من المعارف والأحداث التى حدثت لهذه القرية، وذلك من خلال بعض الأخبار بين الذين لديهم هذه السجلات، وقد تم الاستفادة منها فى التعرف على أحوال القرية المعيشية وعمليات الهجرة سواء كانت الطاردة والجاذبة، والمشروعات التى كانت موجودة ونمط الإقطاع وأسلوب الحياة الذى كان سائداً منذ فترات طويلة، ومدى تأثيرها على الظروف المعيشية الراهنة. ولقد كان لهذه السجلات أهمية من خلال إضافة بعض

---

(1) محمد الجوهرى: دراسات أنثروبولوجية فى المجتمع المصرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1997.

المعلومات التى كان من الصعب العثور عليها وقد ساعدت فى الكشف عن العلاقة بين الأهداف الماضية والحالية.

كما تأتى مشكلة الدراسة فى التعرف على العلاقة بين القيادات الطبيعية المحلية ومجتمع القرية، كما تطرأ مجموعة من التساؤلات حول ما هى مقومات العمل التنموى فى مجتمع البحث؟ وهل المشاركة الشعبية أفرزت مناخ ايجابى للتنمية؟ وهل استطاعت القيادات المحلية لم شمل الأهالى لتحسين أحوال القرية الاجتماعية والاقتصادية؟ وما هى طبيعة المناخ الاجتماعى داخل القرية؟ وهل أصبحت القرية منطقة طاردة أم جاذبة؟ كلها تساؤلات تثير علامات استفهام حول طبيعة مشكلة البحث.

وتكمن أهمية الموضوع فى أن القرية تتعرض لمشكلات كثيرة منذ زمن بعيد نظراً لتوابع الحلقات التاريخية التى تسببت فى تزامن المشكلات وتفاقمها لعوامل داخلية وهى إهمال الحكومات والقيادات المحلية لعناصر التنمية الأساسية وهى الإنسان كذلك عوامل خارجية وهى السياسات الاستعمارية التى تحاول أن تحقر من الريف وتزيد مشكلاته لأنه معظم السكان فى مصر من أهل القرى مع حرمانهم من المرافق والخدمات، ولذلك كان العبء الأكبر فى العصر الحديث على القيادات المحلية الواعية التى تستطيع أن تستنفر كل الجهود الحكومية والذاتية والتطوعية من أجل تغيير معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما وأن المجتمع المصرى قد تعرض فى الآونة الأخيرة لتغيرات اجتماعية واقتصادية اختلفت فيما بينها تبعًا للتوجه الأيديولوجى والسياسات المتبعة فى كل فترة. وذلك لأنها تعبر عن النشاط المجتمعى وعن قدرة الأفراد والجماعات للتفاعل معها وممارستها فى اطار السياق الاجتماعى الذى تسير فيه. والهدف من هذه الدراسة هى محاولة الكشف عن الدور الذى تؤديه عملية المشاركة الشعبية، والجهود التطوعية فى تنمية مجتمع البحث والبنية الأساسية التى يشتمل عليها قرية عمرو بن العاص كانت مجموعة من

العزب الصغيرة المتناثرة وترتبط اداريًا بادارة قرية الهجارسة مركز كفر صقر محافظة الشرقية، وكانت هذه العزب ملكًا لبعض الأسر الكبيرة سواء الكتلة السكنية والأراضى الزراعية المحيطة بها، وحضر إلى هذه الناحية الشيخ محمد محمد فوده واتخذ قطعة أرض فضاء وكانت جبانة للمسلمين وبنى عليها مسجدًا تحت مسمى مسجد عمرو بن العاص وبنى مساكن له ولأولاده بالطوب اللبن حول هذا المسجد على هيئة حدوة حصان حتى لا يتمكن الغرباء من دخول هذه المنطقة إلا للمسجد فقط، وسميت هذه الرقعة السكنية بخلوة عمرو بن العاص، ثم حدثت هجرة من بلاد قريبة وبعيدة لأجل مشاركة أصحاب الملاك فى الزراعة فى العزب المذكورة. كما حضرت إلى هذه القرية بعض الجماعات كمهاجرين من قرية برما محافظة الغربية متخصصون فى انتاج الدواجن وتجارة البيض وأنشأوا معامل التفريخ البدائية وهذا كله حدث فى بداية القرن العشرين، ونتيجة للزيادة السكانية التحمت هذه العزب وكونت قرية سكنية واحدة أصبح تعداد سكانها يزيد على 15 ألف نسمة حاليًا.

وكانت الأسرة المتعلمة الوحيدة آل فوده قد تعلموا فى الأزهر الشريف وكذلك بعض الأسر الأخرى مثل أسرة الشيخ محمد مبارك أما الأغلبية السكانية فالقليل منهم يجيد القراءة والكتابة. أما الأغلبية فكانت الأمية منتشرة بينهم.

وقد استغل بعض الملاك الكبار هذا الوضع فكثرت الجريمة بالقرية بسبب الاقطاعيات الزراعية الكبيرة وبُعْد الادارة عن القرية. فانتشرت السرقة وأعمال النهب والقتل مما جعل القرية محاطة بسمعة سيئة ولهذا عندما لمسنا هذه الصورة السيئة اتجه بعض الشباب، وبعض رجال القرية الطيبين وطالبوا بأن يكون للقرية ادارة مستقلة لمعالجة الجريمة قبل أن تستفحل وفعلاً تقدموا لوزارة الداخلية ابتداء من عام 1966م وصدر القرار رقم 77 لسنة 1979 بتكوين قرية تحت مسمى منشأة عمرو بن العاص وتكونت من عدة عزب وأصبح لها ادارة مستقلة وكان هذا القرار هو بداية انطلاق القرية نحو التطوير حيث أصبحت فيها المدارس الابتدائية والإعدادية

وجارى إنشاء مدرسة ثانوية (التعليم العام) ثم أنشىء بها معهد أزهرى يغذيه خمسة مكاتب تحفيظ قرآن كريم فظهرت بالقرية طبقات متعلمة من جميع فئات الشعب : محاسب – محامى – طبيب – والعالم. وتغير وجه القرية ثم تقدم أهل الخير بالقرية وساهموا بطريق المجهود الذاتى فى تطويرها حيث أنشئت بها شبكة مياه نقية والصرف الصحى والكهرباء وشبكة التليفونات وطرق التفافية حول القرية بالمجهود الذاتى مما جعلها من أرقى القرى. ولأجل معالجة البطالة تعلم الشباب خريجى المدارس المتوسطة وبما فيه المرأة الريفية تعلم مهنة تربية وتفريخ الدواجن مما جعل القرية مستواها الاقتصادى أفضل من أى قرية أخرى حيث أصبح فى هذه القرية أكثر من 150 سيارة نصف نقل. وهذه السيارات يقوم بتشغيلها أكثر من 500 أسرة أصبح يرد إلى القرية تجار الدواجن والبيض وبذلك أصبحت السيولة النقدية ميسرة، وتعاون أهل القرية مع بعض حتى أصبح كل مواطن ل يجد الوقت الذى يمكن أن يؤدى ما عليه من أعمال.

وتم فتح مكاتب تشغيل عمال التراحيل تبع وزارة القوى العاملة (مديرية القوى العاملة بالشرقية) وبذلك تم معالجة الجريمة الاقتصادية بتشغيلهم فى أراضى الاصلاح الزراعى مما دفعهم إلى شراء الأراضى التى كان يتملكها الملاك الكبار، وأصبح هؤلاء ملاكًا للأرض، وأصبحت هذه القرية (القرية المثلى) التى لا يوجد فيها أية جرائم أبدًا. لقد شبعت البطون وسهرت العيون مما جعل رجال المباحث والأمن يحضرون للقرية ليلاً أو نهارًا يجدون البهائم وأجولة الحبوب وغيرها متواجدة فى شوارع القرية ليلاً أو نهارًا لا يتعرض لها أحد من أهل القرية، وعلموا أن لو شبعت البطون لانتهت الجريمة وهذا دفع أهل القرية لانشاء المساجد بالمجهود الذاتى وجميع المرافق مثل حضانة الأطفال ومكتب التلغراف والجمعية التعاونية الزراعية والتسويق الزراعى وقد تعاونت الدولة بجميع مرافقها مع أهل القرية، وزودوهم بمحولات الكهرباء الكبرى مما جعل هذه القرية تستهلك كهرباء فى العام الواحد

بثلاثة مليون جنيه والسبب راجع إلى تشغيل المصانع بالقرية مثل صناعة الأثاث والأحذية والتريكو والحياكة (الملابس الجاهزة) وانتاج الدواجن ومصانع الألبان وان أهل القرية قد أنشأوا سوق أسبوعى لتسويق الخضار والدواجن والأسماك وكل انتاج المزارع تسهيلاً عليهم من أن يذهبوا للتسويق فى أماكن بعيدة خارج القرية، كما أن بالقرية مستشفى يتبع لوزارة الصحة بُنى بالمجهود الذاتى وزُود بالماء والكهرباء والمجارى، وتجرى فيه العمليات الجراحية، وزود بالأجهزة الطبية اللازمة وتقيد فيه المواليد والوفيات.

وبعد أن كانت هذه القرية مجموعة عزب متفرقة وكل سكانها ما هم إلا عمال أُجراء، أصبحوا ملاكًا، وقُضى على البطالة والجريمة، وأصبح منهم المهندس الزراعى والمحاسب التجارى والطبيب، والبقال... إلخ.

وأصبحت القرية (قرية نموذجية) بجهد أهلها، ويحاولون السير بها وتطويرها إلى الأمام، والطرق حولها مرصوفة، وتغيرت الكتلة السكنية من الطوب اللبن إلى ڤيلات وعمارات وهذا يدل على الانتعاش الاقتصادى الذى رفع من مستوى الفرد وجعله يُعلّم أولاده فى أعلى المدارس والكليات، وإذا دخلت أحد مبانى القرية تظن أنك تعيش فى مدينة حيث الكهرباء، والمياه النقية والصرف الصحى والتليفونات، وبعد أن كان الفرد أجيرًا ولا يملك إلا الجلباب الذى يعمل فيه فقد تغيرت الأمور وأصبح يلبس جلبابًا نظيفًا، ويتعامل معك كأنه إنسان تربى فى الحضر.

ويبلغ عدد المدارس الابتدائية بالقرية 2، وعدد 2 مدرسة إعدادية، ومعهد أزهرى واحد. وعدد الطلاب 2000 طالب ابتدائى وإعدادى بخلاف المدارس المتوسطة عدا الأزهر.

ويوجد حوالى أكثر من 200 طالب جامعى بمختلف الكليات. وعدد المساجد بالقرية 10، ومساحة 2500 فدان زراعة، وعدد 300 فدان سكن.

كما يوجد بالقرية عدة مزارع للدواجن تنتج 5 مليون فرخ بلدى شهرياً. وتبعد القرية بمسافة 3 كم عن الهجارسة، وهى تابعة لمجلس قروى الهجارسة.

كما أن هناك علاقات نسب وعلاقات حسنة بين سكان عمرو بن العاص مع سكان الهجارسة باعتبارها القرية الأم.

والملاحظ أن ارتبطت المشاركة الشعبية فى هذه القرية بثقافة القيادة المحلية التى تولت إدارة التنمية بالجهود الذاتية من خلال عقد اللقاءات والندوات التى أدت إلى إلتفاف الأهالى وراء القيادة من أجل الإصلاح وتذليل كل العقبات التى تقف أمام عملية التنمية فعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين القيادة المحلية والأهالى على عدة خطوات تم تنفيذها هى:

- تدبير الوفرات المالية اللازمة لتدعيم البنية الأساسية.
- تحويل البطالة إلى عمالة منتجة داخل القرية.
- التوعية واللقاءات المستمرة بين الأهالى لتحديد الاحتياجات وأولويات التنفيذ.
- الاتفاق على مبدأ المشاركة الإيجابية إذا كان هناك إمكانية لتقديم أى شىء يساعد فى المشروعات المتفق عليها والمشاركة السلبية عن طريق المساهمة بالرأى والتفاعل.الايجابى
- جذب رؤوس الأموال من خارج القرية للاستثمار وتشغيل الشباب والعاطلين.
- قيام المشروعات والصناعات البيئية على الموارد المحلية
- فتح أسواق خارجية لتنشيط المنتجات والصناعات الحرفية بالقرية.
- تدعيم بناء العلاقاتالاجتماعية على أساس الروابط الودية ونبذ الصراعات الطائفية مما يساعد على تسيير العمل دون مشكلات.
- تكوين مجلس عرفى من كبار السن والقيادات المحلية لتذليل الخلافات التى تحدث بين الأهالى
- ارتباط النشاط السكانى داخل القرية ببعضه وكل عناصر الإنتاج مكملة لبعضها

وهذا الاتفاق الذى تم بين عناصر القيادة والأهالى قد أفرز مناخ من التعاون الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدرجة أن جميع أهل القرية يمكن أن يعبر عنهم مجموعة بسيطة من القيادات المحلية التى تتولى عمليات التنسيق والاتصال الخارجى والتعاون الاجتماعى جاء فى أشكال متعددة منها تعديل العادات والتقاليد المحفزة للاستهلاك وسيادة نمط الادخار كذلك اغاثة المنكوب والفقير والمريض والمحتاج والتضامن فى الزواج وتسهيله ونبذ الخلافات.

وتدعيم الشبكات الاجتماعية خارج القرية بأخبار القرية من حيث المشروعات التى تتم لجلب التبرعات للمساهمة فى تحسين البنية الأساسية كذلك فان التعاون الاقتصادى يأتى نتيجة الثقة المتبادلة بين الأهالى والقيادة المحلية فى شكل مشروعات إنتاجية لدرجة أنه لا يوجد منزل بالقرية إلا وفيه مشروع سواء كان صاحب المشروع موظف أو غير موظف، كذلك هناك تقسيم عمل بين أفراد الأسرة فالمرأة تساعد الرجل فى كافة المشروعات وخاصة أن هذه المشروعات أغلبها تتم فى المنازل تحت رعاية الأسرة، وقد أدت هذه المشروعات إلى الحد من البطالة والسرقة والصراع الاجتماعى، وعززت من قوة الفرد داخل المجتمع وحولته من حالة الفقر إلى حالة الانتعاش الاقتصادى.

الأكثر من ذلك أنه ساد داخل القرية الوعى الاجتماعى المصاحب لفهم المصالح وتقدير من يقدم العون والجهد سواء كان مادى أو معنوى، الأمر الذى ساعد القيادة المحلية على بذل أقصى جهد من أجل مزيد من العمل والمشاركة والتنمية.

من خلال الملاحظة تبين أن هناك تنسيق حضارى فى بناء المساكن أو فتحات الشوارع الأمر الذى يشير إلى استجابة الأهالى إلى كل محاولات الإصلاح التى تستهدف مصالح القرية

فى حقيقة الأمر أن إلتفاف الأهالى حول القيادة انما جاء تعبير عن العلاقة الوطيدة والمصداقية فى القول والفعل التى قامت بين القيادة والأهالى فى ضوء

مصالح المجتمع وليس المصالح الخاصة، وقد عزز ذلك مشروعات المشاركة الشعبية التى افتقدت فى كثير من المجتمعات نظرًا لارتباط المصالح الشخصية بالقيادات. ولذلك حققت القيادة المحلية فى القرية مصداقية قائمة على التفاهم والتعاون من أجل تحقيق مصالح عامة وليست خاصة.

وبناء على ذلك وردت تبرعات كثيرة من القرية سواء من بعض الدول العربية أو من أثرياء من القاهرة لتدعيم كافة المشروعات التى تقدم فى القرية على أساس المصداقية التى افتقدت فى كثير من المجتمعات وهى السبب الأساسى فى تدهور العلاقات والمشروعات. ولم تكتف القيادة المحلية داخل القرية بعمليات التخطيط والتجديد والاستثمار والمشاركة ولكن كانت تستعين بالخبراء والعلماء من خارج القرية للاستفادة بهم فى تطوير المشروعات التى تقوم داخل القرية فضلا عن الخبراء فى مجال الزراعة لزيادة غلة الفدان.

كما أن هذا النموذج القروى اتخذ لنفسه موقف سياسى موحد حيث إلتفت الأهالى حول قيادتهم المحلية فى كثير من الأمور التى تتعلق بالقرية سواء فى الانتخابات أو المشاركة بالادلاء بالرأى فى القضايا العامة وذلك حتى يكون للقرية موقف موحد تجاه القضايا المختلفة ودائما ما تساند الأهالى من يقدم للقرية العون والمساعدة بشكل جماعى وليس بشكل فردى.

وهناك بعض الجماعات التى استعانت بالقروض الميسرة لتطوير المشروعات الإنتاجية لكى تلائم التطور فى الإنتاج وزيادة مدخلاتها نتيجة زيادة الانتاج مع فتح طاقات جديدة للعمل تزيد من عمليات التشغيل العائلى، ويكشف هذا الأمر أن جميع العائلات تعمل على تحسين مدخلاتها من خلال اختيار العمل المناسب للقدرات والامكانيات المادية والبشرية، وهذا التطور قد أوقف نزيف الهجرة إلى المدن والقرى المجاورة وكذلك الهجرة الخارجية نظرًا لتوفر مناخ العمل المنتج داخل القرية.

وهذا الانتعاش الاقتصادى داخل القرية قد أدى إلى التماسك الاجتماعى وزيادة العلاقات الاجتماعية المبنية على المصالح المشتركة، فضلا عن التماسك الأسرى نظرًا لتواجد كل أفراد الأسرة مع بعض داخل المنزل للاشتراك فى العمل مع بعض مما أدى إلى عودة الروح المعنوية وزيادة انتماء الفرد للأسرة مع تشجيع قيام الأسر الممتدة.

وعلى أثر ذلك اختفت كثير من المشكلات التى كانت تسبب التناقض الاجتماعى والطبقى منها الفجوة التى كانت واضحة بين الأغنياء والفقراء فى أسلوب الحياة والتعامل والتعليم والإقامة، وقد أدى هذا إلى زيادة التفاعل الاجتماعى وأصبح نسيج القرية واحد تتحده قيم التعاون والأخلاق والمبادىء التى أرسيت من خلال الجماعات والقيادات المحلية التى كانت تهدف إلى تحقيق عمليات التغيير الاجتماعي من خلال استخدام كافة الأساليب الثقافية والتربوية من أجل تعديل مسار أعضاء القرية بهدف تحقيق التكامل بين المصالح والتنمية المحلية.

ومن الواضح أن القرية الآن أصبحت جاذبة بعد أن كانت طاردة بكل مقوماتها القديمة ولكن بعد حدوث كل هذه التغييرات ازدادت عمليات النمو الحضرى بشكل مخطط من الناحية الفيزيقية والاجتماعية حيث تغيرت المساكن فأصبحت تقوم على نماذج حضارية أكثر مما كانت عليه فى الشكل القديم، كذلك ازدادت الأنشطة الاجتماعية فى صورة ازدهار الأسواق وزيادة عمليات الحراك الاجتماعى التى تستهدف تغيير المكانة وتحسين الدخول لاحتلال موقع متميز بين القرى المجاورة التى لم تلاحق هذا التطور والازدهار الذى حدث فى هذه القرية.

وقد اتسم أهل هذه القرية بالوازع الدينى لترددهم على المساجد واقامة الندوات والاجتماعات والاهتمام بالمساجد من حيث البناء والشكل، كما أنهم من خلال المساجد يقوموا برعاية الأيتام وتوزيع الزكاة (تم توزيع مبلغ 30 ألف جنيه زكاة حول هذا العام) واقامة الاحتفالات الدينية التى يحضرها أهل القرية من المقيمين بداخلها

أو خارجها، كما اتسم سلوكهم بالأخلاق وعمل الخير والتعاون من أجل نبذ المشكلات.

ولم تكتف القيادات المحلية بعمل المشروعات الخاصة بالبنية الأساسية أو الاقتصادية فقط بل كانت هناك متابعة مستمرة لهذه المشروعات من خلال اللقاءات التى تقوم دائما بين هذه القيادات والأهالى كل يوم جمعة لتدارس كل المستجدات التى تحتاج إلى مشورة أو اتخاذ أى قرار يخص القرية.

وعلى أى حال فان الدافع الحقيقى لتغيير معالم هذه القرية أن اتفق أهل القرية مع القيادات الطبيعية على تشخيص المشكلات وحلها بشكل ذاتى دون الاعتماد على أى هيئة أو منظمة حكومية أو غير حكومية، فضلا عن أن اتخاذ القرارات كانت تتم بشكل ديمقراطى يحقق الانجاز التنموى للقرية ويتفاعل أهل القرية مع هذه القرارات الصادرة من القاعدة العريضة للمجتمع، وقد ساعد ذلك على سرعة الانجاز التنموى الذى تحقق من خلال الخبرات والمهارات التى تتمتع بها القيادات الطبيعية كذلك مع فهم واعى لأهل القرية.

النتائج والتوصيات :

1- أدت المشاركة الشعبية دورًا بارزًا فى تنمية مجتمع البحث من خلال تطوير البنية الأساسية وتشغيلها بكفاءة والحفاظ عليها وادارتها.

2- أدت الروح المعنوية داخل القرية إلى تنمية العلاقات الاجتماعية والوقوف وراء القيادات المحلية فى جميع الاتجاهات التى تساعد على تطوير القرية.

3- الملاحظ أن قوة شخصية القيادات المحلية ساعد على تكوين علاقات قوية بين سكان المجتمع ونبذ الخلافات والصراعات والالتفاف حول رجل واحد لتعظيم الخدمات داخل القرية.

4- غلبت المصالح العامة على المصالح الشخصية وقد أدى ذلك إلى زيادة المهارات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع.

5- زيادة الوعى الاجتماعى نتيجة تدارس الأفكار والمشكلات فى ضوء العمل الجماعى الذى يقوده بعض القيادات المحلية الواعية بمصالح القرية.

6- استطاعت القيادات المحلية تنمية روح الولاء والانتماء بين سكان القرية للحفاظ على موارد القرية وتشجيعهم على العطاء.

7- انتشار التعليم وخفض نسبة الأميين من خلال تواجد المدارس كذلك تقدم الوعى الصحى نظرًا لوجود مستشفى أقيمت بالجهود الذاتية.

8- الحد من مشكلة البطالة نظرًا لانتشار الصناعات البيئية ومشروعات الماشية والدواجن أصبح لكل أسرة مشروع تعمل به داخل المنزل وحتى ولو كان رب الأسرة يعمل بالحكومة أو وظائف أخرى، وذلك لوجود تقسيم العمل بين أفراد الأسرة.

9- تحولت القرية من منطقة طاردة إلى جاذبة نظرًا لتحسين الوسائل المعيشية والاكتفاء الذاتى وتحسين الشوارع ورصفها وربطها بالمدن والقرى المجاورة بخطوط مواصلات ميسرة.

10- تكامل المشروعات الاقتصادية واعتمادها على الموارد المحلية، والاعتماد على الخبراء من الخارج لارشاد المزارعين عن زيادة معدلات المحصول وانتاج الدواجن والمواشى.

11- اختفاء الجريمة وتكامل عناصر البناء الاجتماعى داخل المجتمع والاعتماد على القيادات المحلية فى تيسير كثير من الأمور التى تتعلق بمشكلات القرية والأسر.

12- من الملاحظ أن سكان القرية إلتفوا حول قيادتهم المحلية حينما تأكدوا أنهم صادقون فى تنفيذ الوعود والمشروعات دون أى مصالح شخصية.

13- ارتفاع متوسط دخل الفرد فى القرية عما كان يحصل عليه نظراً للإقبال على المشروعات التى تقوم على بعضها ثم يتم توزيع المنتجات خارج القرية عن طريق الموزعين وأيضًا من أهل القرية.

14- يلاحظ أن هناك اهتمام من أهل القرية بمتابعة مشروعات البنية الأساسية بعد تنفيذها لادارتها وعدم الإساءة في التعامل معها بل دائمًا ما يحاولون من زيادة رفع كفاءتها.

15- أدى زيادة ارتفاع متوسط دخل الفرد فى القرية إلى شراء الأراضى الزراعية من كبار الملاك وأصبح المستأجرون ملاكًا.

16- لعب تزايد حجم السكان دورًا فى تحديد مشكلاتهم ومتطلباتهم وقد ساعد ذلك على اختيار المشروعات الملحة بالفعل.

17- ازدادت عمليات الحراك الاجتماعى داخل القرية بشكل واضح لتغيير الظروف الاجتماعية الصعبة التى مر بها أهل القرية محاولين انجاز مكانات أفضل مما كان.

18- أدى التشخيص الدقيق للمشكلات والاحتياجات إلى اختيار أنسب الوسائل التى ساعدت على كفاءة برامج التنمية المحلية.

19- أدى الانتعاش الاقتصادى داخل القرية إلى التماسك الأسرى وزيادة العلاقات الاجتماعية المبنية على المصالح المشتركة.

20- أدت الثقة المتبادلة بين الأهالى والقيادات المحلية إلى ظهور مشروعات انتاجية ذات قدرة عالية، فضلاً عن ربط هذه القيادات بالشبكات الاجتماعية من خارج القرية لزيادة حجم المشاركة الايجابية.

21-من الملاحظ أن الدولة قدمت الكثير من العون لزيادة كفاءة المشروعات المختلفة سواء من خلال الكهرباء أو مياه الشرب وفتح مكاتب التلغراف والجمعيات الزراعية.

22-تحول كثير من المساكن المبنية بالطوب اللبن إلى مساكن بالحجر تتوافر فيها جميع العناصر الصحية.

23- من الملاحظ التزام سكان أهل القرية بالنموذج المتفق عليه عند البناء للحفاظ على الشكل العمرانى للقرية واتساع الشوارع.

ومن ثم يمكن رصد بعض التوصيات التى تسمح بزيادة الكفاءة واستمرارية العمل الشعبى من خلال التعاون المستمر بين القيادات المحلية والجهات الحكومية وأهالى القرية فى ضوء ذلك يمكن تحديد ما يلى:

1- ضرورة تعميم تجربة القيادة الذاتية فى ادارة المشروعات التنموية من خلال مشاركات الأهالى فى اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

2- تشجيع أهالى القرية والقيادات الطبيعية على مزيد من المشاركة الشعبية من خلال تقديم العون الفنى والادارى من قبل ادارة المركز والمحافظة.

3- ضرورة أن يقدم الصندوق الاجتماعى وصندوق التنمية المحلية قروض ميسرة لتسهيل تطوير الصناعات البيئية فضلاً عن تقديم الخبرات الفنية ودراسات الجدوى للتيسير على صغار المنتجين.

4- ضرورة عقد اللقاءات المستمرة بين الأهالى والقيادات الطبيعية لتدارس المشكلات والاتفاق على الحلول ونبذ الخلافات العائلية وتدعيم التماسك الاجتماعى بين أفراد المجتمع.

5- التأكيد على الثقة فى المجتمع بأنه هو الذى يختار قياداته الطبيعية لكى يلتف حولها وينسجم معها حتى يسير العمل المشترك فى إطاره الصحيح.

6- عدم فرض قيادات يرفضها المجتمع الأمر الذى يُعقد العلاقات ويُسبب الأزمات والمشكلات كما تتعثر المشروعات.

7- الاهتمام باعداد القيادات الطبيعية واختيارها من بين أفضل العناصر الموجودة داخل المجتمع فضلاً عن أن يكون لها قبول وانسجام من المجتمع.

8- توسيع دائرة المشاركة الشعبية كهدف ومنهج للعمل بدلا من اتخاذها كشعار لا يؤدى إلى الدور المستهدف منه.

9- ضرورة تنفيذ المشروعات التنموية ذات الأولوية لأهل القرية حتى يندمجوا فى عملية المشاركة الايجابية سواء بالمال أو الرأى.

10- ضرورة حدوث الانسجام بين ادارة الوحدات المحلية والقيادات الطبيعية حتى تتم المشروعات فى أفضل صورها مع تذليل العقبات الادارية كلما أمكن.

11- يجب على ادارة المركز نقل تجربة قرية عمرو بن العاص فى العمل التنموى إلى باقى القرى المجاورة لنشر الوعى التنموى القائم على الاعتماد على الذات والتماسك الاجتماعى.

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد إسماعيل محى وآخرون: مقدمة للتربية والعلوم التربوية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة .1994

2- أحمد رأفت عبدالجواد: التنمية فى المجتمع المحلى الريفى الحضرى - دراسات فى التنمية الاجتماعية - مدخل اسلامى، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،1986

3- أحمد مجدى حجازى وآخر: التنمية ومشكلات التخلف فى المجتمع المصرى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.

4- إبراهيم محرم: شروق (التنمية الريفية)، مؤسسات دار التعاون للطبع والنشر، دار السلام، القاهرة، ط2، 1997.

5- إبراهيم عبدالنبى: وظائف الادارة بين الفكر والممارسة التطبيقية، مكتبة المدينة، الزقازيق، ط 1، 2004.

6- إبراهيم أبوالغار: دراسات فى علم الاجتماع القانونى، دار المعارف، القاهرة .1978

7- السيد الحسينى: التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة،1982.

8- السيد الحسينى: علم الاجتماع السياسى - المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة.

9- السيد حنفى عوض: العلاقات العامة والمجتمع، نور الأبحاث، القاهرة، ط 6، .1997

10- إسماعيل عبدالبارى: أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1982.

11- إسماعيل عبدالبارى: الحكم المحلى والتنمية الريفية، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982

12- بوتومور: الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1975.

13- ثابت عبدالرحمن إدريس: السلوك الانسانى فى التطبيق الادارى، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1992.

14- سيد زكى: الممارسة الديمقراطية وتنمية المجتمع، مجلة تنمية المجتمع، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، السنة السابعة، العدد الثانى، 1983.

15- سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، فى استراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م.

16- سعيد إسماعيل وآخر: دراسات فى اجتماعيات التربية، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1982 .

17- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقى، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1985.

18- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبه، الطبعة الرابعة، 1982.

19- عبد الهادى الجوهرى: علم اجتماع الادارة - مفاهيم وقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1983.
20- عبد الهادى الجوهرى: دراسات فى التنمية الاجتماعية - مدخل اسلامى، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1982.
21- عبد القادر يوسف: تنمية الكفاءات التربوية أو تدريب المعلمين أثناء الخدمة، دار الكاتب العربى، بدون تاريخ.
22- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 91، 1405هـ.
23- عبد المجيد بن سعود: القيم الاسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، كتاب الأمة، العدد 67، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، قطر 1419 السنة الثامنة عشر.
24- عبدالوهاب إبراهيم: معوقات التنمية فى العالم الثالث، النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1984
25- على عبد الرازق جلبى: توظيف البحوث العلمية الاجتماعية فى خدمة قضايا التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1982.
26- على عبدالرازق جلبى: علم اجتماع الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983
27- على أحمد على: فهم وتطور السلوك فى مجال العمل، مكتبة عين شمس، القاهرة.
28- طلعت الدمرداش: الموارد الاقتصادية، القدس، الزقازيق، ط1، 2004.
29- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983م.
30- محمد عاطف غيث: دراسات فى علم الاجتماع التطبيقى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975.
31- محمد الجوهرى: التغير الاجتماعى، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982.
32- محمد الجوهرى وآخرون: دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1974
33- محمد الجوهرى: دراسات أنثروبولوجية فى المجتمع المصرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 1، 1997، ص 33 - 43.
34- محمد شفيق: دراسات فى التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 1993.
35- محمد سلطان أبوعلى: المدخل للموارد الاقتصادية، الولاء الحديثة، شبين الكوم.
36- محمد أحمد عبدالماجد: الجهاز الادارى الحكومى فى الدول النامية بعد الاستقلال ودوره فى التنمية - الواقع والطموح، شئون اجتماعية، العدد الرابع والعشرون، مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الشارقة، 1985.
37- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1981، ط2.
38- محمود عودة: دراسات مصرية فى علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، 2002.

39- محمود عودة: دراسات فى علم الاجتماع الريفى والتنمية، نبيل للطباعة، القاهرة، 2003.
40- محمود سمير طوبار: الموارد الاقتصادية، النسر الذهبى، دار السلام، القاهرة.
41- محمود السيد سلطان، مقدمة فى التربية، دار المعارف، القاهرة، ط 4، 1979.
42- محمود السيد سلطان: دراسات فى التربية والمجتمع، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1975.
43- محى الدين أحمد حسين: مشكلات التفاعل الاجتماعى بين التحديد والمعالجة، دار المعارف، القاهرة، 1982.
44- مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975.
45- نبيل السمالوطى: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1981.
46- نبيل السمالوطى: التنظيم المدرسى والتحديث التربوى، دار الشروق، جدة، السعودية، 1406 هـ.
47- نبيه حمودة: الأصول الاجتماعية للتربية، الأنجلو المصرية، القاهرة1979.
48- هدى مجاهد: التنمية المتكاملة فى المجتمعات المستحدثة، مجلة تنمية المجتمع، العدد الرابع، مؤسسة فريدريس، القاهرة، 1987.
49- هناء الجوهرى: دراسات مصرية فى علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، 2002.
50- هناء الجوهرى: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة، ط1، 2002.

ثانياً: المرجع الأجنبية:

51- Brinley Thomas, Migration and Urban Development, New Fetter Lam, London, 1983.
52- Chris de Neubourg, Unemployment Labour Market Accounting Theory Evidence and Policy, Elscviersciene Publishers ،B. V. 1988.
53- Crureg. Lee, Development Community Leaders: An Analysis and Evaluation of a Metropolitan Leadership Program, Arirona State University, 1988.
54- David Brokenska. Community Development: In Interpretation Chandler Publishing Company Sanfranscisco 1986.
55- Developmnet of personal leadership attributes and the performance of managerial functions of hispanic women in administrative roles at selected community colleges, Texas A University Cole-Bryan 1998.
56 – Dugen Pusic. Social welfare and social development Geure Dordrecht. London 1983.
57 – Elwood Chapman and Others, Leadership Essential Steps Every Manager Needs to Know, Prentice Hall Upper Saddle River Capyright London 2000.

58- Galbsath, Glenda, Kay, women's leadership development, A case study involving Iowa's community colleges and the leadership Institute for A New Century, Iowa State University 1995.

59- Jayce Aschenbrenner, The processes of urbanism publishers the Hague Paris, 1987.

60- Johns Hopkins. The Economic Development of Libys, Oxford University Press, London, 1980.

61- Jurkawski Elaine, Theresa, leadership community participation in Resource planning development for individuals with physical disoblities University of Chicago 1997.

62- Kaushik Basu, lectures in indistrial orgainsation theory black well Oxford 1993.

63- Kirkpatrick Banita, Jean, Critical Elements in the development of a New family school community partnership Initiative, An Asset Buliding Approach University of Minnesota 1997.

64- Meadaws Phyllis Denise, An evaluation of community capacity building, Assessing methods and processes within a community education program, evoluation leadership kellogg youth development seminars wayane state University Leon 1998.

65- Mullen, James, Hayes, Executive leadership and political decision, making a case study of the development and evaluation of the community college system in the commonwealth of massachusetts 1957-1962 University of Massachusetts william 1994.

66- Mokgohloa-Lobisa-Ellen, Leadeship in Rural Areas : A Community Development Process (south Africa), University of South Africa (0596), 1997.

67- Notare-Andrea, Design and Implementation of a Community Leadership Development Curriculum and Assessment Model (Leadership Development), Temple University (0225) 1997.

68- Ramsay–Kristin-Marie, Sustainable Community Leadership Development: Leadership and Learning in Two Michigan Communities, Michigan State Unviversity (0128), 1997.

69- Sbran Mohammad-Shatar, Leadership in the Success of Community Development Projects in Malaysia Two Case Studies, University of Missousi Columbia (0133) 1999.

70- Zachary-Eric-Julian, An Exploration of Grassroots Leadership Development: A Case Study of A Training Program's Effort to Integrate Theory and Method (Community Organizing, Parent Leadership Project, New York City), University of New York (0046), 1998.

71- Zdenek – Robert - Oren, Leadership is not Enough: The Importance of Organization Capacity and Social Networks in Community Development, University of Southern-California (0208) 1998.